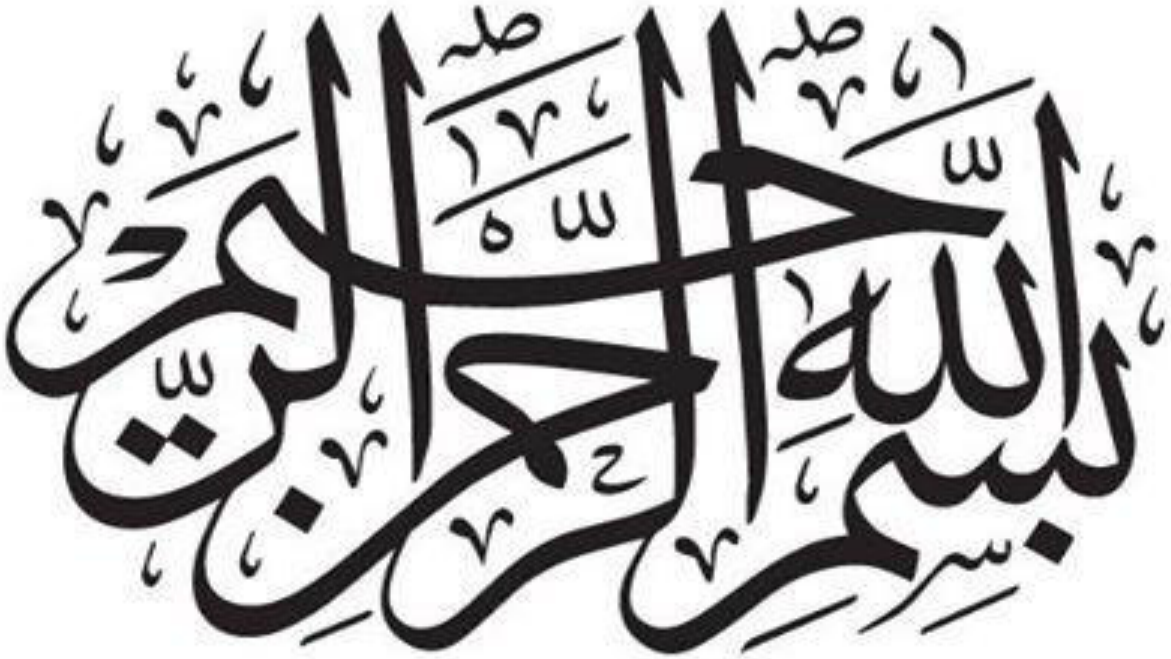
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيـــــــــــم

" وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْـــــــــتُ

وَإِلَيْهِ أُنِيـــــــــــبُ"

صدق الله العظيم

سورة هود الآية 88

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمار الأجنبي | 35 |
| 02 | ميزان المدفوعات الدولية | 47 |
| 03 | ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار خلال الفترة (2000- 2012) | 70 |
| 04 | حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائرخلال الفترة الممتدة (2000- 2014) | 75 |
| 05 | تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 | 78 |
| 06 | هم 10 دول مستثمرة في الجزائر خلال فترة (2000-2014 ) | 79 |
| 07 | الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر | 81 |
| 08 | تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014) | 85 |
| 09 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد ميزان رأس المال خلال الفترة 2014 2000- | 95 |
| 10 | الميزان التجاري للجزائر و باقي الدول العربية خلال فترة 2003-2008 | 97 |
| 11 | الصادرات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة في خلال الفترة 2000- 2014 | 100 |
| 12 | الواردات الجزائر حسب أصناف السلع خلال الفترة 2009-2014 | 104 |
| 13 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح المحولة للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة2000 2014 | 106 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | شكل توضيحي للاستثمار الأجنبي المباشر | 12 |
| 02 | هرم التكييف المؤسساتي | 20 |
| 03 | محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة | 21 |
| 04 | دورة حياة المنتوج | 29 |
| 05 | هيكل ميزان المدفوعات | 51 |
| 06 | حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000- 2014) | 75 |
| 07 | أرصدة ميزان المدفوعات من (2000-2014) | |
| 08 | التجارة الخارجية من سنة (2000 إلى2014 ) | |
| 09 | تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة (2000-2014 | |
| 10 | الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) | 82 |
| 11 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000-2014) | 96 |
| 12 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2003-2008 | 98 |
| 13 | الصادرات الجزائرية حسب المجموعات المستعملة خلال الفترة ( 2000- 2014 ) | 101 |
| 14 | الواردات الجزائر حسب أصناف السلع خلال الفترة( 2008-2014) | 105 |
| 15 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات الأجانب في قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2014) | 107 |

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **البسملة** | / |
| **الآية القرآنية** | / |
| **الإهداء** | / |
| **شكر و تقدير** | / |
| **ملخص** | I |
| **Abstract** | II |
| **قائمة المحتويات** | III |
| **قائمة الجداول** | IV |
| **قائمة الأشكال** | V |
| **المقدمة** | (أ-هـ) |
| **الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر** | |
| تمهيد | 07 |
| **المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر** | 08 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 08 |
| **المطلب الثاني:** خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر | 12 |
| **المطلب الثالث:** أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر | 14 |
| **المبحث الثاني: أشكال ودوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر** | 15 |
| **المطلب الأول:** أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر | 15 |
| **المطلب الثاني :** دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر | 18 |
| **المطلب الثالث:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر | 21 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة و أثار الاستثمار الأجنبي المباشر** | 25 |
| **المطلب الأول:** أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر | 25 |
| **المطلب الثاني :** أثار الاستثمار الأجنبي المباشر | 37 |
| خلاصة الفصل | 41 |
| **الفصل الثاني : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات** | |
| تمهيد | 42 |
| **المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات** | 43 |
| **المطلب الأول :** تعريف ميزان المدفوعات | 43 |
| **المطلب الثاني :**أهمية ميزان المدفوعات | 45 |
| **المطلب الثالث :** هيكل ميزان المدفوعات | 46 |
| **المبحث الثاني :القيد المزدوج والفائض والعجز في ميزان المدفوعات والتوازن وأنواعه في ميزان المدفوعات** | 52 |
| **المطلب الأول :** مبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات | 52 |
| **المطلب الثاني:** الفائض و العجز في ميزان المدفوعات | 53 |
| **المطلب الثالث :** التوازن و أنواعه في ميزان المدفوعات | 56 |
| خلاصة الفصل | |
| **المبحث الثالث :الاختلال و طرق تصحيحه و دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات** | 58 |
| **المطلب الأول :** الاختلال وأنواعه في ميزان المدفوعات | 58 |
| **المطلب الثاني:** طريقة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات | 60 |
| **المطلب الثالث :** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات . | 62 |
| خلاصة الفصل | 65 |

| **الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تحسين وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2014** | |
|---|---|
| تمهيد | 67 |
| **المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائ** | 68 |
| **المطلب الأول:** المناخ الاستثماري والإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار للأجنبي المباشر في الجزائر. | 68 |
| **المطلب الثاني:** حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي الجزائر وتوزيعه القطاعي والجغرافي | 74 |
| **المطلب الثالث :** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و معوقاته خلال فترة(2000-2014) | 79 |
| **المبحث الثاني تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة (2000-2014).** | 84 |
| **المطلب الأول:** تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة (2000-2014 | 84 |
| **المطلب الثاني:** تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة (2000-2014) | 90 |
| **المطلب الثالث:** تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2014) | 92 |
| **المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري فترة 2000-2014** | 94 |
| **المطلب الأول:** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان رأس المال خلال فترة (2000-2014) | 94 |
| **المطلب الثاني:** دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الميزان التجاري خلال فترة( 2000-2014 ) | 97 |
| خلاصة الفصل | 108 |
| خاتمة عامة | 110 |
| قائمة المراجع | 112 |

**تمهيد**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية أضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين والمدارس الاقتصادية كذالك دول العالم المتقدمة منها والنامية، ويعود السر في بروزه إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها ، فتحتاج الدول إلي مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادياتها كبديل عن المديونية، وبهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات و تقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين و التشريعات الكابحة لحركة رأس المال الأجنبي، فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الاستثمار كثيرة ولكن قدومها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ استثماري ينميها، وبالتالي تنمية الاقتصاد المحلي، الذي ينتج عنه زيادة القدرات التصديرية للبلد، والتقليل من الوردات، والذي ينعكس إيجابيا علي الميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة التي تعطي التوازن لميزان المدفوعات وبالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، والرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعتري الاقتصاد الوطني، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من اجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك سنحاول في هذا الموضوع الإجابة على الإشكالية التالية :

## الإشكالية الرئيسة:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

**ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2000-2014؟**

في ضوء الإشكالية السابقة يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

**التساؤلات الفرعية**

1 – ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ما هي خصائصه؟

2 – ماذا نعني بميزان المدفوعات ؟ وما طبيعة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض له؟

3 – كيف كان تقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000– 2014) ؟

4 – كيف كانت وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة( 2000–2014) ؟

**الفرضيات**

يستند هذا البحث على أربع فرضيات وهي كالآتي:

1 –**الفرضية الأولى:** الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد أخر (البلد المضيف )بقصد إدارتها .ومن خصائصه انخفاض درجة التقلب.

2 –**الفرضية الثانية:** ميزان المدفوعات هو ذلك السجل المحاسبي الذي يوضح وضعية الدولة من حيث أرصدتها من النقد الأجنبي مع إمكانية تعرضه إلي نوعين من الاختلالات الدائمة والمؤقتة.

3 –**الفرضية الثالثة:** تمتلك الجزائر المؤهلات كالعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي والتنظيم الإداري، ولكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

4 –**الفرضية الرابعة :** تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرر تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

**أهدف الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة هذا الموضوع ضمن تحقق الأهداف التالية :

- عرض و تقديم الإطار الفكري و النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
- الدور التمويلي الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في ميزان المدفوعات
- معرفة مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 2000–2014.

## أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات محل الدراسة حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يلعب دورا بارزا في دعم التنمية في العديد من الدول النامية لاسيما خلال العقود الثلاثة الماضية التي شهدت تطورا غير مسبوق في حجم التدفقات الاستثمارية، وتكمن أهميته أيضا في مدي تدفق الاستثمار الأجنبي علي ميزان المدفوعات.

## منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث قمنا باستعراض كل جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وذكرنا دور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر بإضافة إلي تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بجمع البيانات المتوفرة من الدراسات الإحصائية الحديثة في صورة جدول ثم تحليلها .

## حدود الدراسة

من أجل الإجابة علي الإشكالية المطروحة ثم تحديد إطار زماني ومكاني فقد حددت فترة الدراسة مابين (2000-2014) أما الإطار المكاني فقد خصصت دراسته علي الجزائر.

## الدراسات السابقة :

1 - **دراسة دوحة سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف علي ميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر 2014-2015**، 2015/2014 .

هدفت إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف علي توازن الميزان التجاري، تحديد مدي فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري، كما اعتمدت على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

كما بينت الدراسة أن الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمة الحقيقة خلال الفترة ( 1964-1987) بسبب الرقابة المفروضة علية آنذاك، وقد كان لانهيار أسعار البترول عام 1986 أثر سلبي على الاقتصاد الوطني مما دفع بالسلطات النقدية التفكير في تخفيض الدينار.

**2 -دراسة أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساته ا علي موازين المدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011** ، 2013/2012.

هدفت الدراسة إلى تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلي أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وحدود الوسائل الكفيلة بعلاجها، تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية للميزان المدفوعات في الجزائر، كما اعتمدت علي المنهج الوصفي و التاريخي و التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلي تراجع ميزان مدفوعات الجزائر بنسبة كبيرة بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع حجم النفقات الضخمة التي خصصتها الجزائر للمخططات الخماسية مما زاد فاتورة الغذاء بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة .

**3 -بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر ، 2013/2012.**

ومن أهداف الدراسة تحديد ما إذ كان المناخ الاستثمار في الجزائر أصبح مشجعا خاصة منذ تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، المساهمة في النقاش الدائر والمتعلق بمحددات الاستثمار وكذا جدواه في الدول المضيفة، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز علي وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها.

وقد توصلت الدراسة إلي أن بيئة الاستثمار النموذجية تشتمل علي حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توفرها من بينها استقرار السياسات الاقتصادية، وجود منظومة قوانين و أنظمة اقتصادية فعالة وكفؤ تتلاءم مع المستجدات المحلية و الدولية.

### أهم ما يميز الدراسة :

إن أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة و دراستي هو أن دراستي تركز علي معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر فالدراسات السابقة منها ما يركز علي ميزان المدفوعات و الأخرى علي الاستثمار الأجنبي المباشر كما اختلفوا في الفترة المدروسة .

**هيكل الدراسة:**

في ضوء ما سبق، فإن البحث يتكون من ثلاثة فصول يتم تحليلها من خلال هذا العمل:

**الفصل الأول : مفاهيم عامة حول للاستثمار الأجنبي المباشر**

وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى أشكال و دوافع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي المبحث الثالث سنعرض أهم النظريات المفسرة و أثار الاستثمار الأجنبي المباشر .

**الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات**

قسم إلي ثلاث مباحث فالمبحث الأول يتضمن ماهية ميزان المدفوعات والمبحث الثاني القيد المزدوج و الفائض و العجز في ميزان المدفوعات والتوازن و أنواعه في ميزان المدفوعات و المبحث الثالث و الأخير يتضمن الاختلال و طرق تصحيحه و دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

**الفصل الثالث : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2014)**

قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة ( 2000-2014)أما في المبحث الثالث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الجزائري فترة( 2000-2014 ) وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، التي يجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلا.

**تمهيد**

تحتاج أية دولة إلى رؤوس أموال ضخمة، هذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في عصرنا الحالي أي عصر العولمة، الانفتاح الاقتصادي، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية، والتكتلات الإقليمية والعالمية، حيث انه معلوم لدى الاقتصاديين بأنه يوجد "هناك شرط ضروري ولكن غير كاف لكي يُحسِن أي بلد من طاقته في التنمية على المدى الطويل،وهو وجوب و تسجيل ارتفاع محسوس في معدلي الادخار والاستثمار"، لذا أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الإقليمية للبحث عن العائد الكبير بعد تشبع دولها من جهة و محاولة تموقعها من جهة قرب الموارد الطبيعية لتخفيض تكاليف النقل، أو الاستفادة من استخدام اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى، كذلك الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الأموال الضخمة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية خصصنا المبحث الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

# المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن دراسة طبيعة الاستثمار الأجنبي وفحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى ظهوره ونشوئه كشكل أساسي ومحدد للنشاط الدولي للأعمال، وتحليل ديناميكية وآلية عمل مؤسساته، تظهر من خلال التعرض إلى طبيعة استراتيجياته وعلاقاته بالدولة الأم وبالدول المضيفة المستقلة لاستثماراتها، ومعرفة أهم أشكال تدفقاته بين دول العالم .

## المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام واضح بالاستثمار الأجنبي، خاصة في الدول النامية التي تعاني من شح الموارد لضعف التنمية في بلدانها، ذلك باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة كبديل عن الالتجاء للمديونية، حيث أقيمت عديد المؤتمرات لذلك، فتحت نقاشات كبيرة حوله، محدثة تصحيحات هيكلية عميقة في اقتصاديات ونظم هذه الدول، فاتحة الحدود، ملغية الحواجز الجمركية، محررة للتجارة، كذلك قدمت تحفيزات وضمانات كبيرة من أجل جذب هذه الاستثمارات بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين:

### 1-الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو الهيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك،سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول علي نسبة من الأسهم تحولهم حق إدارة المشروع .[1]

### 2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف نظرة المفكرين والباحثين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع،وحق المراقبة

[1] عقبة خضير ،**أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر علي أداة سوق الأوراق المالية،دراسة حالة سوق الدوحة، قطر ،للأوراق المالية خلال الفترة2008/2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية و بورصات ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ،ص،106.

للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن "هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي استثمر فيها[1]

ويعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر علي انه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت واحدة صناعية إستراتجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية و يكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات .[2]

ويقصد به أيضا الاستثمار في موجودات دولة أخرى، ويتم ذلك من خلال تأسيس الشركات أو اندماجات في شركة وطنية،... باختصار أي موجودات الشركة الأم في دول مضيفة.

ويعرف أيضا بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وفقا للقوانين الوطنية ( للدولة المضيفة).[3]

فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد أخر(البلد المضيف )بقصد إدارتها.[4]

الاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الاستثمارات المشتركة و الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار في المناطق الحرة و أيضا مشروعات أو عمليات التجميع، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر الاكتتاب في الأسهم و السندات التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة و العامة أو الأفراد.[5]

---

[1] كاكي عبد الكريم ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية** ،(مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2013 ،ص،15)

[2] حسين الجبوري عبد الرزاق حمد،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ،(دار الجامد للنشر والتوزيع،عمان، الأردن ،2013، ص 32،)

[3] يعقوبي محمد، تمار توفيق، **آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات ،حالة الجزائر و الدول النامية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص،1

[4] سعيدي يحيي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولية في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006،ص،33

[5] عقبة خضير ،**أثر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر علي أداء سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الدوحة –قطر ،الأوراق المالية خلال 2008–2013** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص أسواق مالية و بورصات ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014 ،ص 106

**أ. تعريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية:**

- **تعريف صندوق النقد الدولي (*FMI*) :**

الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ":نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[1]

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية( UNCTAD):**

منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة فقد ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 1999 "إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر علي الأقل 10 % من الأسهم ذات الحق في التصويت في مشروع، سواء كان المشروع جديدا أو عاملا و قائما بالفعل إذن فشرطا الاستثمار الأجنبي المباشر هما:

- ✓ ملكية المستثمر ل 10% علي الأقل من أسهم المشروع
- ✓ مشاركته في الإدارة
- ✓ تفضل الدول النامية كثيرا هذا الشكل من أشكال الاستثمارات، لأنه يساعدها علي تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي علي معرفة سوق البلد المضيف و طريقة التعامل معها .

- **تعريف البنك الفرنسي :**

يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

- ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع
- تملك نسبة كبيرة من رأس المال الوحدة الإنتاجية تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة ، المساهمة تساوي أو أكثر من 10 %( لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20% )

[1]– بيبي وليد ،**آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 /2015 ص،126

- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر.[1]

- **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية OCDE :**

عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر انه 'كل شخص طبيعي ,كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة (ارتباط ) فيما بينهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها, هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد أخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي. [2]

**ب. تعريف بعض الاقتصاديين:**

- **تعريف RYMAND BERNARD:**

الاستثمار الأجنبي هو وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية،و رؤوس الأموال من دولة إلي أخرى،وذلك بمساهمة رأسمال شركة أخرى،حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها ، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر.

- **تعريف هيكل عبد العزيز فهمي:**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في الشركات أخري مقيمة في دولة أخري، بشراء هذه الشركات أو بإنشاء شركات جديدة و تزويدها برأسمالها الأساسي، أو الزيادة في رأسمال شركات موجودة أصلا ، ويتضمن هذا المعني إشراف المستثمر و تدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أموله.[3]

[1]–كاكي عبد لكريم، مرجع سابق، ص،ص،20،19

[2]–سعيدي يحيي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**،(إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2013،ص.71)

[3]– أوعيل نعيمة،**واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**،(الناشر مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية ،2016 ،ص،ص ،12،11)

**من التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد غير بلده (البلد المضيف) ويمتلك المستثمر الأجنبي الحق في التسيير و الإدارة و اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع الاستثماري

**الشكل رقم (01): شكل توضيحي للاستثمار الأجنبي المباشر**

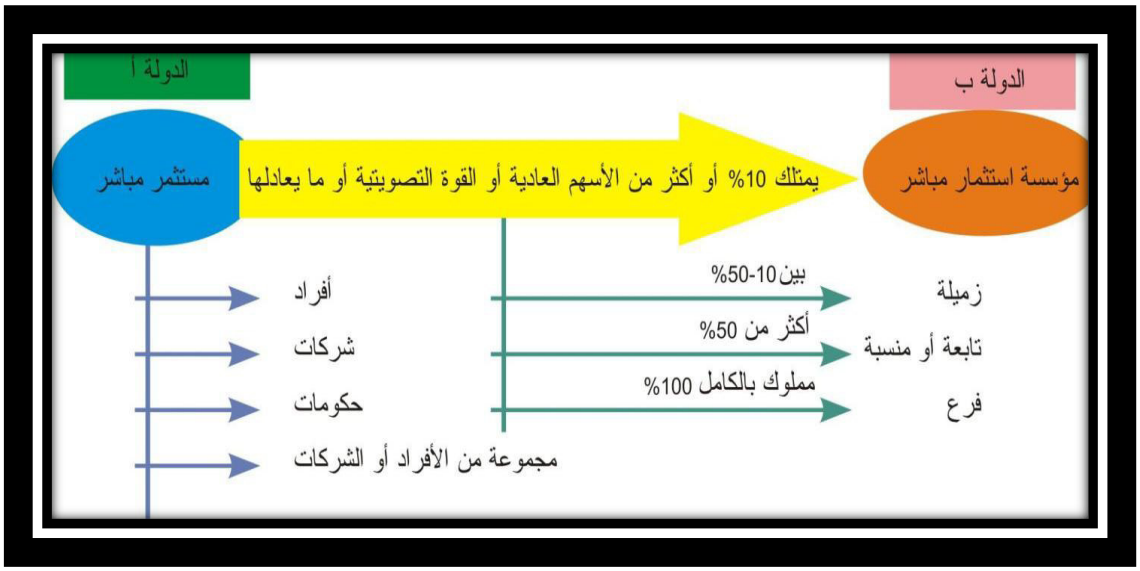


المصدر : كريمة فرحي،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين صين ، تركيا، مصر والجزائر** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية ،جامعة الجزائر ، 2013/2012، ص18

## المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتميز عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي علي ممارسة الرقابة علي استخدام رؤوس الأموال الموظفة .

أما الآن أصبحت الدول تتسابق لجذبه باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية ومن أهم خصائصه نجد:

1 -انخفاض درجة التقلب :

أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض الصارف التجارية و تدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته،إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجز أمام صاحب المشروع إضافة إلي مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط و التي تعتبر هي الأخرى قيد يجبر المستثمر الأجنبي علي البقاء .

2 توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخر عبر مختلف أنحاء العالم، وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت عبر العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية يسيطر علي حصة الأسهم فيها عدد قليل من دول أسيا و أمريكا اللاتينية، ذلك لظروف تاريخية كون الشركات المتعددة الجنسية غالبا ما يكون منشأها في الدول المتقدمة، كذلك لعامل السيطرة علي منابع المواد الأولية و التجارة الدولية لظروف استعمارية.[1]

وهناك خصائص أخرى أيضا نذكر منها:

- ✦ الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معلقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة.
- ✦ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية
- ✦ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته سعيا وراء الربح أو الفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة
- ✦ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار ألمحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته و التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.[2]

[1] كاكي عبد الكريم ،**الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية** ،(مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2013 ص،33)

[2] بن سمينة دلال،**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012،ص.5.

## المطلب الثالث : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يدل علي مدي أهميته

### 1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول المستضيفة

لقد أصبحت الكثير من الدول النامية وخاصة منها الدول العربية تعي أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوليه اهتماماً من المحافظ الاستثمارية والقروض البنكية، وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه بالرغم من انعكاساته السلبية على اقتصادياتها، الأمر الذي فسره الخبراء على أنَّه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصاديات تلك الدول في الاقتصاد العالمي. إن تلك الفوائد الكثيرة تتجلَّى أساساً في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دعامة من دعامات نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها....الخ.

وفي هذا السياق سنوضح أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال الآتي:

أ –**الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة:**

في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية كانت الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية تعتمد في تمويلها لأجل تحقيق تلك المتطلبات على مصادرها التمويلية الكلاسيكية اتخذت الصيغ الآتية:

- **الموارد المحلية** : والتي تكمن في مجموع رؤوس الأموال المحلية من خلال الإجراءات العامة المحققة والمدخرات المختلفة، إلى جانب موارد القطاع الخاص.
- **المنح والمساعدات الخارجية** :وهو شكل من أشكال التمويل الخارجي، حيث يتضمن مجموع المنح المادية( العينية) والمنح النقدية التي تمنح للدول في إطار علاقات تتميز بالودية، ويراعى فيها الاعتبارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعانات في شكل قروض ميسرة تختلف عن القروض الخارجية العادية.[1]
- **القروض الخارجية** :وهو الشكل الثاني والبارز ضمن نسبة التمويل الخارجي، وهو مجموع القروض المحصل عليها من طرف الدول والهيئات الدولية وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لكن الحقيقة التي توصلت إليها مختلف الدراسات التي تناولت قضايا التنمية والتخلف هي أن هذه الدول فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية بصورة خاصة.

[1] زينب حسين عوض الله،**الاقتصاد الدولي** ،(دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية،2005،ص،78)

ب -**الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر تكميلي للموارد المحلية وعامل لتحسين الاستثمار المحلي:**

إن مختلف الموارد المحلية تؤدي دوراً رئيسياً في تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية إليها لأنها أساس التنمية المستدامة، ويشترط في ذلك فقط تعبئتها تعبئة جيدة من ذلك وضع سياسة واضحة المعالم، فتسمح بالتشجيع أكثر على جمع المدخرات، وتحصل الإجراءات وتعزيز المالية العامة.

**ت عامل مهم لتسريع عملية الخصخصة وتحقيق أهدافها:**

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر فقط على كونه مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي، ولا تقتصر أيضاً على كونه عنصراً مكملاً للموارد المحلية لأجل تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق المعدلات المرتفعة التي تتطلبها عملية تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، بل تتعداها لتتخذ مجالات أخرى، ومن بين تلك المجالات التي يمكن أن تشغلها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخصخصة.

## المبحث الثاني: أشكال ودوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد التطرق إلى تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وذكر خصائصه سيتم التعرض فيما يأتي إلى أشكال و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته .

### المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصنف أشكال الاستثمارات الأجنبية بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، ويعود هذا التنوع في الحقيقة إلي تعدد متطلبات و احتياجات كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، فيفضل كل منهما تبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات .

وفيما يلي سنوضح أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

**1-الاستثمار المشترك:**

يرى كولدي KOLDE أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان،أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل يمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة، وبارعات الاختراع...الخ. أما تيربسترا TERPSTRA فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويري livingston انه يعتبر استثمار مشترك في حالة اشتراك طرف واحد أو أكثر من الطرف المحلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.[1]

❖ **مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:**

وتتمثل المزايا فيما يلي :

– يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يربطها بها من منافع أخرى، بالإضافة إلي تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد..الخ. و كذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين و خلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة.

أما العيوب فتتمثل فيما يلي:

– حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي علي عدم مشاركة طرف وطني في الاستثمار.

– أن تحقق المنافع المذكورة و غيرها يتوقف علي مدي توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد و توفر القدرة الفنية و الإدارية والمالية علي المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة .[2]

**2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي**

تكون ملكية المشروع هنا بالكامل للمستثمر الأجنبي مما يجعله يفضل أكثر هذا النوع من الاستثمارات فأحيانا ما تتردد، وأحيانا ما ترفضه إطلاقا، خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها أثار سياسية علي الصعيدين المحلي و الدولي، وكذلك الحذر من احتكار الشركات الأجنبية لأسواق الدول المضيفة .
رغم هذا هناك بعض دول العالم الثالث مثل بعض دول شرق أسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان) وفي أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك، وإفريقيا أيضا تمنح فرصا للشركات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه

[1]– مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر،2007/2006، ص، 20.

[2] أبو قحف عبد السلام، **الاقتصاديات و الاستثمارات الدولية، الناشر** ،المكتب العربي الحديث،(الاسكندرية،مصر،2012 ،ص328.)

الدول كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.[1]

يعتبر هذا الشكل من الاستثمار مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية علي الصعيدين المحلي و الدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي .

❖ **مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة لدول المضيفة**

أن زيادة حجم تدفقات النقد رأس مال الأجنبي إلى الدولة المضيفة، كما أن يؤدى كبر حجم المشروع إلي المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلطة مع احتمالات وجود فائض التصدير أو تقليل الوردات مما يترتب علي هذا تحسين ميزان المدفوعات الدولة المضيفة، بالإضافة إلي هذا، أن المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة في الكبر أو الضخامة في الحجم، وإذا قورنت بالمشروعات المشتركة ،وبافتراض وجود جهاز جيد يقوم باختبار التكنولوجي الذي يتناسب مع متطلبات و خصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي علي نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي. أما من ناحية العيوب فكما سبقت الإشارة ومع الأخذ في الاعتبار التحفظات السابق ذكرها فإن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشي من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سياسية سلبية علي مستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية[2]

**3- مشروعات أو عمليات التجميع :**

تأخذ هذه المشروعات شكلا من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل و

[1] جوامع لبيبة ،**اثر سياسية الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر مصر السعودية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ، جامعة بسكرة، 2015/2014،ص، 14.

[2] – أبو قحف عبد السلام،مرجع سابق،ص،ص، 324،325.

التخزين والصيانة وغيرها، من التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروعات للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في أدارة المشروع[1]

**4- الاستثمار في المناطق الحرة:**

المناطق الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو علي منافذها البرية ، أو البحرية، أو بالقرب منهما، وهي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل:الأسوار، وطبيعة مثل: الأشجار، الجبال، البحار، أو الأنهار، ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة.

كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة.[2]

## المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

1 - **الدافع السياسي والاجتماعي** : إن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملا فاعلا في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال و المساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول، أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني علي غيره، وبهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

2 - **الدوافع الاقتصادي:** يهدف المستثمرون الأجانب إلي الربح و تعظيم فوائدهم و عوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلدان المضيفة، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع، و بالتالي بلوغ العوائد إلي أقصي حد لا يمكن الزيادة فوقه، ونتيجة لتكدس الإنتاج، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان من الضروري البحث عن أسواق جديدة خارج دولها، لتصريف منتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها.

---

[1] خضراوات عمر ياسين محمود،الروسان **محمد،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"حالة الاقتصاد الاردني** "،مجلة الادارة و الاقتصاد ،جامعة البلقاء التطبيقية ،كلية اربد ،الاردن،عدد 27،2011/10/91،ص21

[2] أوعيل نعيمة ،مرجع سابق،ص،ص، 21،20.

3 – **دافع الاحتكار:** هي الرغبة الشركات المتعددة الجنسية في الهيمنة و السيطرة علي أسواق الدول المضيفة، واحتكار الإنتاج و التسويق لإزاحة بقية المنافسين و احتوائهم، وهي نظرة مسيرة هذه الشركات و إستراتجية من إستراتيجياتهم.

4 – **رخصة العمالة في الدول النامية:** هي دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات، وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور و التكاليف[1]

5 – **السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:** تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى على الاستثمار في الدول الأخرى إلى اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، و التحكم في قرارها السياسي و توجيهه، بالإضافة إلى السعي للحصول علي المواد الخام بأثمان رخيصة، لدفع صادراتها لها.

6 – **العوامل القانونية والتشريعية :** إن الدول الأكثر قدرة علي التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار أو الفرص أي الإبداع في خلق القطاع الذي يمكن الدولة من الصعود أمام منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى.

إن القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة منها تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، هذا ما يفسر مفهوم التكييف المؤسساتي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. و إن المؤسسات أو المجموعة المؤسسات المعينة بالتكييف المؤسساتي هي: الحكومة، الأسواق، التربية، و المحيط الاجتماعي الثقافي.[2]

[1] كاكي عبد الكريم،مرجع سابق،ص60

[2] كاكي عبد الكريم،مرجع سابق،ص،ص،58،59.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

**الشكل رقم(02): هرم التكييف المؤسساتي**

**المصدر** : كاكي عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية**،(مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013،ص،59)

## المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد علي العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر.

**شكل رقم(03):محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة**

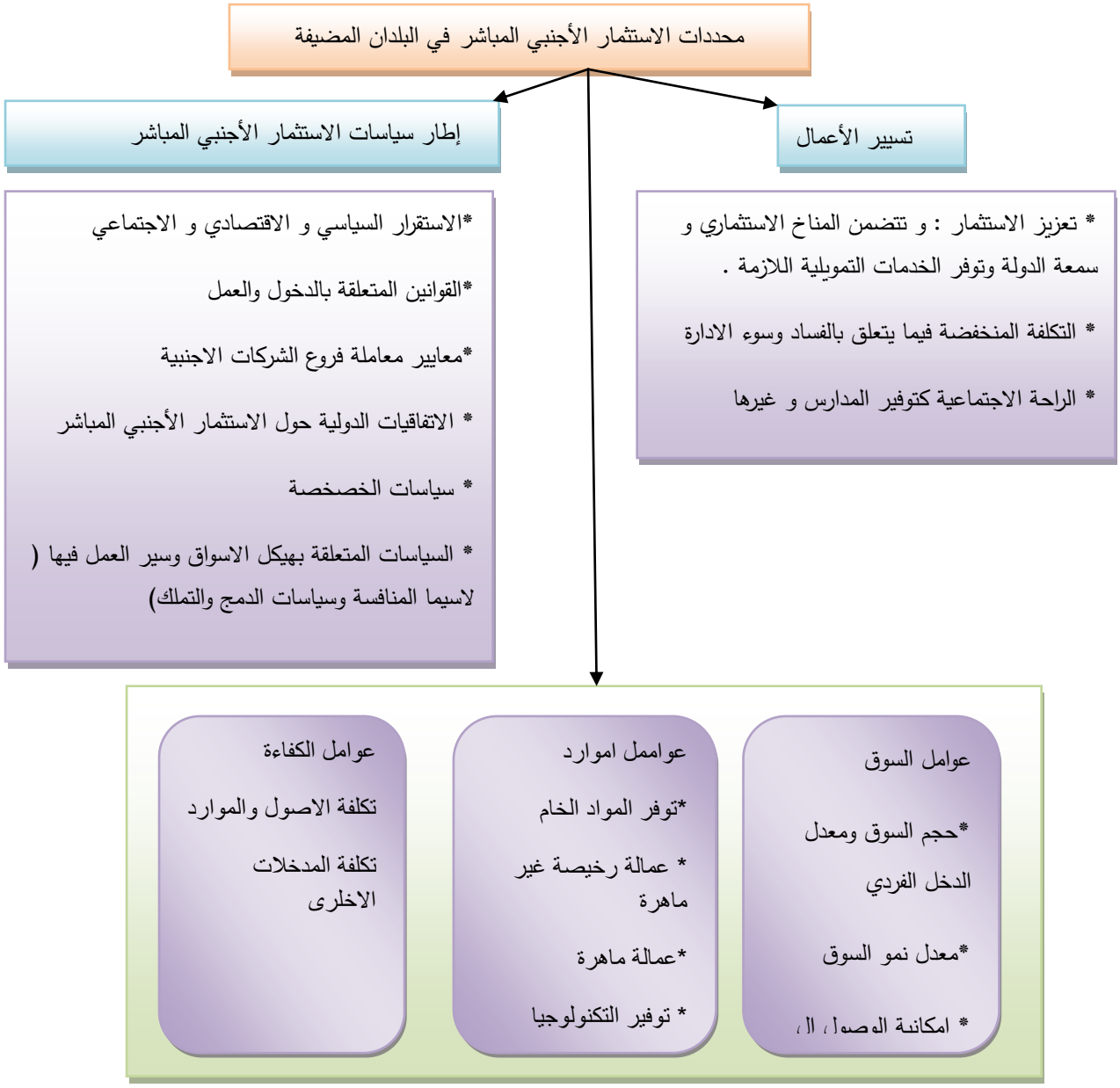


**المصدر** : حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ،(دار الجامد للنشر والتوزيع عمان الأردن سنة 2013، ص ص،68.)

من خلال الشكل رقم (2) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالأتي:

**أولا: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها علي زيادة استثماراتها. فإذا كان النظام السياسي قائم علي الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد علي خلق بيئة سياسية جاذبة الاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم،فلا نتوقع منه القيام باستمرارية وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

في بداية التسعينات ومع بروز ظاهرة العولمة وما تلاها بدأت سياسة الخصخصة و الانفتاح الاقتصادي في البلدان النامية بعد المشاكل التي واجهت القطاع العام وظهور العديد من الشركات الخاسرة، وسياسة الخصخصة تعتمد علي آلية السوق ضمن إطار فلسفة (دعه يعمل دعه يمر)لربط البلدان النامية بالسوق العالمية ومواجهة تحديات العولمة وبالتالي التأثير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .[1]

ومن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

**1 -المحددات الاقتصادية:**

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تلعب دورها بالكامل بمجرد أن يوجد إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك.وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المحددات الاقتصادية التقليدية حسب الحافز الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات في دولة ما إلي حجم السوق، مدي توفر الموارد والأصول، ومعدل الكفاءة.[2]

وتجدر الإشارة إلي أن المحددات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة علي مستوى أداء الاقتصاد القومي.وتتمثل أهم هذه المحددات في درجة الانفتاح علي العالم الخارجي، وقوة الدولة

[1] حسين الجبوري، مرجع سابق،ص،ص 69،70

[2] قبلان فريد احمد،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات دراسة مقارنة "كوريا الجنوبية-ماليزيا-المكسيك-مصر-الأردن-تونس-البحرين"**،(دار النهضة العربية،2008 ،ص،22.)

في السوق العالمي، والقدرة علي إدارة الاقتصاد القومي، وقوة الاقتصاد في مواجهة أية ظروف خارجية. وبالإضافة إلي ذلك فإن هناك العديد من المحددات الاقتصادية الأخرى و التي تتمثل في:توافر عنصر العمل الرخيص،وأسعار الصرف والبنية الأساسية والتمويل.[1]

**2 محّددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.**

إن الارتفاع الملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول ذات الدخل المرتفع منذ أوائل التسعينات قد شجعت الأبحاث العملية الضخمة لدراسة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فيرى كل من (لكنا وزميله) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل جزء مكمل لاقتصاد الولايات المتحدة، فتدفق رأس المال الدولي عامل مهم لعملية توسيع الاقتصاد، فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملاً مهما يسهم في نمو المخرجات في الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي فقد قام الباحثان بتشخيص العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خمس ولايات من الولايات الأمريكية .وعملية التحليل لمعرفة تلك المحددات استخدمت بيانات سنوية للفترة من 1997 إلى2007 حيث حددت الدراسة محددات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وتشخيص التغيرات في أهميتها خلال فترة الدراسة، فأظهرت النتائج أن من بين المحددات الأساسية، معدل دخل الفرد الحقيقي، المعدل الحقيقي لأنفاق الفرد على التعليم، التوظيف المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق على البحث والتطوير،والإنفاق الرأسمالي جميعها لها أثر إيجابي ذو دلالة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات .كما أن هناك أيضاً دليل على أن مساهمة العلماء والمهندسين في جهود القوى العاملة تؤثر إيجابياً وبشكل بسيط على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . بالإضافة إلى أن الضرائب الرسمية لكل فرد، وتكلفة العمالة، والكثافة الإنتاجية، ومعدل البطالة لها أثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

[1] قبلان فريد احمد،مرجع سابق،ص،23

[2] –بن عباس حمودي،**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الصين–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة، 2011–2012، ،ص،55.

**3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي**

يبني المستثمر قراره بالاستثمار بناءا علي محددات منها:

1.3.**معدل العائد علي الاستثمار** :يعتبر معدل العائد علي الاستثمار أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلي الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية،عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.

**2.3 سعر الفائدة:** يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتبطة،و العكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.

**3.3 التسويق:**يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسية علي معرفة حجم الطلب علي منتجاتها، حيت تمتلك إمكانيات تسويقية علية و متطورة.

**4.3تكاليف الإنتاج:** يتمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمر للقيام بالاستثمار المباشر،حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

**5.3 القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:** تمتلك الشركات المتعددة الجنسية قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها و تعطيها التفوق، وهذا راجع إلي اتفاقها الكبير علي البحوث و الاكتشافات، و تخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين.[1]

**4- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:**

كثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير، أو نشر ثقافاتها و أنظمتها السياسية و الاجتماعية في دول أخرى، أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوط الاقتصادية و السياسية لإقحام الدول المضيفة علي الدخول في أحلاف عسكرية أو اقتصادية ومن جانب أخر، فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلي تشبع السوق المحلي و رتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات .

[1] كاكي عبد الكريم،**الاستثمار الأجنبي المباشر و لتنافسية الدولية**،(مكتبة حسين العصرية،بيروت،لبنان، 2013 ،ص،ص،64،65)

إن الظروف التي يتم تهيئتها من قبل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع من الاستثمار، وإنما تتدخل عوامل، أخرى ، منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقا مع أهداف البلد وإستراتيجيتها، وأن تتوافر ظروف حكم مناسبة.[1]

## المبحث الثالث: أهم النظريات المفسرة و أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المبحث أهم النظريات المختلفة، وإعطاء تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا أثار الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابيق والسلبية .

### المطلب الأول:أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي سنتعرف علي هذه النظريات

**1-النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:** حاول الكثير من المفكرين في بداية القرن الماضي، إعطاء تفسيرات لأسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنعرض بعض هذه النظريات.

#### 1.1النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي علي الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها علي شركات متعددة الجنسيات، و الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة.وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلي عدد من المبررات يمكن تلخصها في الأتي :

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلي الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تت لاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة
- ✓ إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة علي سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة علي الدولة أجنبية
- ✓ خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد علي دولة الأم للشركات الأجنبية [2]

[1] قبلان فريد احمد،مرجع سابق،ص،ص، 18،17.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **الاقتصاديات و الاستثمارات الدولية**، (الناشر المكتب العربي الحديث،الاسكندرية،مصر، 2012 ،ص،ص ،16،15)

◆ **تقييم النظرية :**

بالرغم من اسهامات هذه النظرية في توضيح سبب قيام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تقدم تفسيرا لسبب توجه الاستثمارات إلى دول لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج[1]، ومن الانتقادات الأخرى الموجهة لهذه النظرية هو عدم مطابقتها للواقع العملي فكما أوضح ليونيتف على سبيل المثال أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير بعض أنواع السلع التي تعتمد في إنتاجيا على العمالة الكثيفة مقارنة بالسمع التي تستوردها، في الوقت الذي تتميز فيه الدولة بالاستخدام المكثف لرأس المال مقارنة بالأيدي العاملة، علاوة على اتساع الفجوة بين الدول الناميۃ والمتقدمة فيما يتعمق بدخول الأفراد، كما يتعارض الواقع العملي لانتقال رؤوس الأموال مع هذه النظرية خاصة فيما يتعمق بانتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية و كذا معدلات الفائدة ومثال ذلك انتقال رؤوس الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا، إضافة إلى تجاهل النظرية للفروق بين الدول فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي باعتباره عامل إنتاجي يؤثر في التكاليف و المزايا النسبية[2].

**2.1 النظرية النيوكلاسيكية "معدل العائد" :**

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا ليست بالقدر العالي من التطورات في الكثير من الدول خاصة النامية منها ومن ثم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، ويلاحظ أن سعر الفائدة يتأثر بالميل الحدي للإدخارات، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا أدى ذلك إلى وفرة المعروض من الإدخارات في سوق رأس المال وبالتالي الانخفاض في أسعار الفائدة والعكس بالعكس، ولما كان الميل الحدي لادخار مرتفعا في الدول الصناعية المتقدمة ومنخفضا في الدول المتخلفة فإن سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض في الدول الأولى والارتفاع في الثانية، ولأن رأس المال يسعى دائما وراء سعر الفائدة المرتفع، فإن المدخرات تنتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المتخلفة للاستفادة من العوائد المرتفعة والمتمثلة في سعر الفائدة.[3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية**،(مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2001 ،ص.47)

[2] بن سمينة دلال،مرجع سابق،ص.16.

[3] بيبي وليد، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 /2015 ص،131

◆ **تقييم النظرية النيوكلاسيكية:**

إن النظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير مباشر.فأسباب و أثار كلا النوعين من الاستثمار لابد أن تختلف. فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في اعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا و المهارة والإدارة .

كما أن النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات رأس المال ولكن لم تشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الأخر من الشركات.[1]

**3.1 نظرية النفقات النسبية:**

في ظل ظروف التجارة الحرة، تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها ، فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية، وليس في النفقة المطلقة وعليه فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين الدولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلي أخرى.[2]

| | انجلترا | البرتغال |
|---|---|---|
| وحدة قماش | 100 | 90 |
| حدة خمور | 120 | 80 |

نلاحظ أن للبرتغال تفوق مطلق في فرعي الإنتاج، ولكن هذا التفوق أكبر في إنتاج الخمور عنه في إنتاج الأقمشة، وعليه يكون للبرتغال ميزة نسبية في إنتاج الخمور بحيث أن فرق نفقتهما أكبر نسبيا منه في حالة الأقمشة، لأن 80/120 أصغر من 90/100، وعليه للوصول إلى المعنى الحقيقي للميزة النسبية في حالة بلدين وسلعتين،نقارن معدل نفقات إنتاج سلعة واحدة في البلدين 80/120 مع معدل نفقة إنتاج السلعة الأخرى في البلدين 90/100 ، وبهذا ننتهي إلى أن التفسير الأول للأسباب التي تدعو إلى قيام المبادلات التجارية الدولية بين دولتين، هو اختلاف ظروف الإنتاج لنفس السلع داخل دولتين مختلفتين،ومع ذلك فإن

[1] عبد السلام رضا ،**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**،(المكتبة العصرية ،الإسكندرية،مصر،2010،ص40)

[2] أوعيل نعيمة ،مرجع سابق ص34

تحليل ريكاردو قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة ذات الميزة النسبية الأكبر، ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن المثال ليس على درجة كبيرة من الوضوح،وفي هذا السياق وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية، حيث أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال، كما يعاب عليها طابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.

◆ **تقييم النظرية:**

لم يستطع النموذج السابق شرح حالة حدوث الاستثمار من والى دولتين معينتين في نفس الوقت، كما لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات و القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، كما أنه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت لهذه النظرية أهميتها المحدودة في الفترة التالية للحرب العالمية فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا خلال الحقبتين اللاحقتين لظهورها ولكن بعد عشرون عاما تبين عجز النظرية عن شرح ظاهرة الاستثمار المباشر التي هي في تطور و تغير مستمر، كما أن افتراض المنافسة التامة وغياب تكلفة الانتقال جعلها تفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

**4.1النظرية السويدية (هكشر وأوليين):**

ترجع هذه الدراسة و التي جاء بها هكشر وأوليين، سبب قيام التجارة الخارجية إلي التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الإنتاج، وبالتالي في أثمان المنتجات، نظرا لتفاوت السلع فيها تحتاجه من شتى العناصر، يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلي تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في داخلها بتكلفة أقل نسبيا، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول، ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، هو أنها أعاقت الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، وذلك حينما اقتصر تفسيرها لهذا الأخير علي صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية للمنتوج.[2]

[1] بن سمينة دلال،مرجع سابق،ص.17

[2] أوعيل نعيمة ،مرجع سابق ص، 36.

## 2-النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهرت عدة توجهات جديدة في أواخر القرن العشرين، تسعي لتفسيرات أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الشركات المتعددة الجنسيات، و سنتطرق إلي النظريات كما يلي:

### 1.2نظرية دورة حياة المنتج:

تحاول هذه النظرية إيجاد تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية على الخصوص والدول المتقدمة على العموم، وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في هذه الاستثمارات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها **ريمون فارنون** على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي: مرحلة إعداد المنتوج أو تقديمه، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة التدهور[1].

وتقوم هذه النظرية علي مفهوم مفاده، أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلي السوق التجاري و حتى زوالها منه، وتحتفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلي الخارج، تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، حتى تنتهي إلي الزوال، و لفهم نظرية دورة حياة المنتج يجب النظر إلي الشكل التالي:[2]

**الشكل رقم (04): دورة حياة المنتوج**

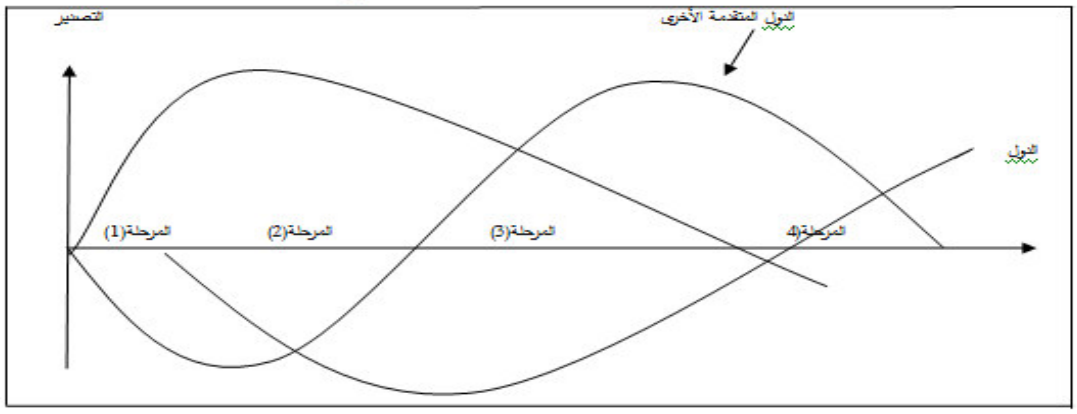


**المصدر**: سعيدي يحي،**الاستثمار الأجنبي المباشر**،(إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2013،ص158)

[1] سعيدي يحي،مرجع سابق ،2013، ص158

[2] أوعيل نعيمة، مرجع سابق ،ص،37

- **المرحلة الأولي :** هي مرحلة الابتكار أين نجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة ، تكنولوجيا عالية ، طلب فعال ، نفقات لازمة للبحث والتطوير ، اتساع السوق الداخلي ، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد ، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج ، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات قليلة إلى الدول المتقدمة .
- **المرحلة الثانية :** في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي ، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية ، فتقوم الشركة بتحسين المنتوج ، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج ، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها .
- **المرحلة الثالثة :** تتميز المرحلة الثالثة . مرحلة النضج . بما يلي:

أ –التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تم لكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها و تمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

ب صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل.

ت كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

- **المرحلة الرابعة :** وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس وتتميز ب :

أ –الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسبّبت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدّى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها.

ب -توجه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...الخ, مما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج و بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية المخترعة الأولى..[1]

ت -تبعا لذلك و بعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه ، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا.

ث -ومن تم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية

◆ **تقييم النظرية :**

على الرغم من وضوح وبساطة نظرية" فيرنون"، إلا أنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث، فالوضع المسيطر للاستثمارات الأمريكية وتفوقها على الاستثمارات الأوروبية واليابانية واستثمارات الدول حديثة التصنيع، يتطلب تفسيرات لما تتضمنه دورة حياة المنتج، فالدليل العلمي يميل إلى مساندة هذه النظرية خلال الخمسينات و أوائل الستينات و لكن ليس بعد ذلك للأسباب التالية:

- ابتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جدا لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جدا
- على الرغم من احتمال قدرة الشركات التابعة للدول الأقل نموا على إنتاج منتجات أرخص من منتجات الشركات الغربية المنافسة،إلا أنها لا يمكنها بالضرورة أسواقها وتوزيعها بفعالية
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فيرنون
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة ثلاث مراحل كاملة من دورة حياة المنتج، وكمثال الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول، فهذا النوع من الاستثمارات لا يقتضي الاستثمار داخل الدولة الأم في البداية بل تكون بداية الشركة في الدولة المضيفة، وبالتالي قد تنطبق هذه النظرية على مراحل معينة في قطاعات أخرى مثل المنتجات الغذائية، ولكن الأشكال الأخرى من الاستثمار مثل التنقيب عن البترول أو السياحة فلا يمكن أن تثار بشأنها هذه النظرية.[2]

[1] خاطر اسمهان ،**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012،ص،،ص،80،79.

[2] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق**،(المكتبة العصرية،المنصورة،مصر، 2007 ، ص55)

**2.2 نظرية عدم كمال الأسواق:**

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي ( Hymer) في 1960م، وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، وإن توافر مزايا احتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية ، وبمعنى آخر إن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ، سيكون أحد المحفزات الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار[1] .

وفي هذا الشأن يرى " هود وينج " أنه في حالة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم بالسوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام دخول أي مستثمر للسوق، ويتفق كل من " parry و caves " مع هود وينج في هذا الخصوص، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية بالدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة.

ومما سبق يمكن القول بأن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية عدم كمال السوق إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية :

**أ. ميزة تكلفة رأس المال** : عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء العالمية أو المحلية، وهي أيضا على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل

**ب. ميزة تقدم البحث العلمي** : وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويع المنتجات الحالية أو القديمة من حيث الشكل والتغليف فضلا عن هذا فإن الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة وكذلك توفر المعرفة والخبرات الإدارية .

[1] خاطر اسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012،ص76.

**ت. ميزة تنويع المنتجات:** تمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة

**ث. وفرات الحجم :** تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق وفورات الحجم مع كبر المشروع، من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وقيام تخصص على مستوى أعلى، وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات. وتؤدي وفورات الحجم إلى خفض التكاليف، وتمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في البلاد المضيفة، حيث كلما زادت موانع الدخول، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع [1]

### 3.2 نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

أدخل" ألبير "في دراسته سنة 1970 خطر الصرف الأجنبي عند تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى" ألبير "أنه عندما يكون هناك خطر أو مخاوف من تغيرات سعر الصرف ، فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا النموذج القائم على سعر الفائدة كان له أثر قوي في تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث استفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة، نتيجة للقوة التي يتميز بها الدولار، وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصة بالشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الخمسينات[2] والستينات عندما كانت عملات هذه الدول قوية، وبالرغم من هذا نجد أن نموذج "ألبير "لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا والعكس، كما أن افتراض ألبير "لا يتماشي مع حقيقة أن معظم فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل على معظم تمويلها من مصادر محلية، وأن عملية نقل رأس المال ليست هي الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما فشلت هذه النظرية أيضا في تفسير الاستثمارات من الدول النامية والتي نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

---

[1] خاطر اسمهان ،مرجع سابق،ص77

[2] بن سمينة دلال،**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012،ص،ص،21،20.

### 4.2 نظرية توزيع المخاطر مضمون النظرية :

ركز" كوهين "في دراسته سنة 1791 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، ولقد أكد" كوهين"على أن أسلوبه يحتوي علي قدرة شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، فوفقا لنظرية توزيع المخاطر تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة والذي ينتج عنه اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى من خلال الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم ومتباينة من حيث اقتصادياتها، وقد أجرى" لكليج "سنة1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين ل 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية، أكد هؤلاء أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم[1]

### 5.2 نظرية الموقع المعدلة

هذه النظرية امتداد تطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى **روبوك و سيموندس** حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل :المجموعة الأولى:تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة، و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض و يمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي :

- ✓ عوامل تتعلق بأسواق الدول المضيفة غير الكاملة؛
- ✓ عوامل تتعلق بالميزة المطلقة التي تكتسبها الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بنظيرتها في الدول المضيفة؛
- ✓ عوامل تتعلق بأهداف الدول(الدولة الأم )؛
- ✓ عوامل تتعلق بالنشاط الإنتاجي، سواء من جانب التكاليف أو الأرباح؛
- ✓ عوامل تتعلق بحماية اختراعات الشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ عوامل تتعلق بما تملكه البلدان النامية من موارد أولية؛

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، (المكتبة العصرية ،الاسكندرية،مصر،2010،،ص،.ص، 47،48.)

- ✓ عوامل تتعلق بأهداف الشركات متعددة الجنسيات في غزو أسواق الدول النامية وذلك بالتغلب على القيود المفروضة على التجارة الدولية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات **رويوك و سيموندس** في الجدول الموالي:

**جدول رقم (01):العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية**

| العوامل الشرطية | أمثلة |
|---|---|
| أ.خصائص المنتج/السلعة | نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/جدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة(الفنية و المالية و البشرية)خصائص العملية الإنتاجية. |
| ب.الخصائص المميزة للدولة المضيفة | طلب السوق المحلي،نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية و الطبيعة،مدى التقدم الحضاري،خصائص البيئة السياسية الاقتصادية. |
| ج.العلاقات الدولية للدول الضيفة مع الدول الأخرى | نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة و الدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد علي حرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، و الأفراد، و التجارة الدولية |
| **العوامل الدافعة** | |
| أ.الخصائص المميزة للشركة | مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية ،حجم الشركة |
| المركز التنافسي | المقدرة النسبية للشركة علي المنافسة و مواجهة التهديدات والأخطار التجارية |
| **العوامل الحاكمة** | |
| أ. الخصائص المميزة للدولة المضيفة | القوانين و اللوائح الإدارية،ونظم الإدارة و التوظيف و سياسات الاستثمار ،والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية |
| ب.الخصائص المميزة | القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس للدولة الأم الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة ،ارتفاع تكاليف الإنتاج |
| ج.العوامل الدولية | لاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة و الدولة الأم،و المبادئ |

المصدر :سعيدي يحيي ،**الاستثمار الأجنبي المباشر**،(إثراء للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2013،ص163)

**6.2 نظرية أخطار التبادل:**

تؤكد هذه النظرية على أن معدل التبادل هو السبب الرئيس في قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفسير معدل التبادل على أنه العامل الأساسي في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باعتبار أن توقعات مجموع التبادلات تكون غير مؤكدة، حيث هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، وبالتالي فإن الشركات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة.

ونستنتج من هذا أن أي قرار يتعلق بالاستثمار في الخارج يأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل والأخطار المترتبة عليه . وقد اقتصرت هذه النظرية على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق النقدية المختلفة وعدم اهتمامها بتفسير حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة الجغرافية أو النقدية الواحدة[1].

**7.2النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي**

وضع دنينج نظريته لتوفير إطار علمي يمكن من خلاله تقييم وتحديد العوامل التي تؤثر على قرار الإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وأسباب نمو هذا الإنتاج .والمقصود بذلك أن الشركة تقوم بالاستثمار لعوامل ذاتية وداخلية خاصة، وأن النظرية الانتقائية تعتبر تجميعا من فروع الاقتصاد، مثل المنظمات الصناعية ونظريات التجارة واقتصاديات الموقع والتدويل .وقد برهن كل منة(فابريك وجاتم1997م) على أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول التي توفر لها أفضل الحوافز والتسهيلات الإدارية والائتمانية والضريبية والجمركية مما تمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية. وقام دنينج بتجميع أفكار من مجالات متعددة واستنتج منها نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد على دراسات المنظمات الصناعية وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع. وتفضل الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص ،إذا كان من المربح استغلالها وتدويلها لمميزات الملكية خارج الحدود الوطنية . ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص مقبولين للتطبيق إذا اعتمدنا على الاعتبارات الراجعة للملكية. ومن خلال نظرية دنينج فإن النمو التكنولوجي والقدرة على الابتكار والمنتجات المتميزة هو الذي يمكن أن يشرح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمارسه الشركات الأمريكية، ويساعد تدويل الإنتاج على فهم الطريق الذي تسلكه الشركة في استغلال المميزات التي تتفوق على المنافسة الخارجية .[2]

[1] فيصل حبيب حافظ،**دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ،2005/2004،ص، 28،.

[2] فيصل حبيب حافظ،مرجع سابق،ص،32.

## المطلب الثاني :أثار الاستثمار الأجنبي المباشر :

للاستثمار الأجنبي المباشر أثار إيجابية تعود لصالح الدولة المضيفة،كما له أثار سلبية، سنذكر كلا منهما علي التوالي .

### 1.الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن دعاة العولمة والكثير من الاقتصاديين يدعمون الاستثمار الأجنبي ويقيمون الآثار الايجابية على الدول المضيفة النامية، بصفتها مستوردة للاستثمار و التي نلخصها في الجوانب التالية:

### 1.1 الأثر علي النقد الأجنبي:

يساعد الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها للحصول علي الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي،اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ،بالإضافة إلي هذا فإن وجود الشريكات الأجنبية،يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية المقدمة إلي الدول النامية المضيفة. ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة علي العوامل الآتية:

- ✓ حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- ✓ حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
- ✓ درجة تأثير هذه الشركات علي تحويل المدخرات المحلية من أو إلي مجالات الاستخدام و الإنتاج الفعال.
- ✓ حجم المشروع الاستثماري (كبير أو صغير).[1]

### 2.1 الأثر على نقل التكنولوجيا :

إن التكنولوجية لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشتمل على المعارف و الخبرات و المهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، وصارت بذلك التكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين (70%_75%) حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات و المعدات ذات المستوى التكنولوجي بشروط ميسرة.

[1] عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**،(دار الجامعة الجديد،مصر،2003،ص،440 )

إن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا صار أولوية من أولويات صانعي القرار في البلدان النامية، فقد عمدت هذه البلدان إلي تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر إنتقاءا وملائمة لظروفها الاقتصادية .[1]

### 3.1 الأثر علي الإدارة والتنمية الإدارية:

تعاني الدول النامية من النقص في المهارات و الكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المؤسسات و الشركات العامة، وهذا ما يدفع بهذه الدول إلي زيادة الطلب على خدمات ومساعدات الشركات الأجنبية لسد جوانب الخلل و القصور. و تساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارية بالدول النامية في الكثير من المجالات منها:

- تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.[2]

### 4.1 الأثر علي العمالة:

إن الهدف الأساسي الذي تسعي الدول النامية إلي تحقيقه من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هو خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، للقضاء علي مشكلة البطالة أو الحد منها و التي وصلت حسب تقرير منظمة العمل الدولية لعام 2008 في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط أعلى معدلات البطالة 10.3و9.4 %تباعا، تليهما أوروبا الوسطى و جنوب شرقي أوروبا و كومنولث الدول المستقلة بنسبة 8.8% و إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة9.7 % و أمريكا اللاتينية بنسبة 7.3% أما أدني مستويات البطالة فسجل في شرقي أسيا بنسبة 3.8 % تليها جنوب أسيا و جنوب شرقي أسيا و الباسيفيك بنسبة 5.4 و 5.7% على الترتيب.[3]

---

[1] حسين الجبوري عبد الرزاق حمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، (دار الحامد، عمان، الأردن، 2014،ص79)

[2] أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**،(مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016،ص،60)

[3] كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ،تركيا مصر و الجزائر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ،جامعة الجزائر، 2013،ص114.

**5.1الأثر علي ميزان المدفوعات :**

يمثل العجز الدائم في ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية أحد المشكلات أو القضايا التي تحظي باهتمام حكوماتها، وسعيا من الجانب هذه الحكومات إلي علاج هذه المشكلة اتجهت إلي فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية كأحد بدائل العلاج التي أظهرت نجاحا في بعض الدول الأخرى المناظرة .

وفى هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية علي ميزان مدفوعات إحدى الدول هو في الواقع دالة في كثير من العوامل التي تتصف فيها بينها بالداخل و التفاعل الأمر الذي يؤدى إلي تعقيد عملية قياس تأثير أحد العوامل في حيدة عن غيره من العوامل الأخرى.[1]

**6.1 الأثر علي العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي :**

إن دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف يحدث نشاطا اقتصاديا قد يؤدي إلى إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية مع الخارج ، كما يعتبر من أهم الأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي، كما هو الحال في أوروبا (الاتحاد الأوروبي)،ويعتبر أهم وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

**7.1أثر الاستثمار الأجنبي علي العولمة التجارية:**

يمكن النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة، تتداخل فيها أمور الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحويلات في مختلف الصور تؤثر في حياة الإنسان أينما كان، ويساهم في صنع هذه التحويلات المنظمات الاقتصادية الدولية و الشريكات متعددة الجنسيات.[2]

**2 -الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر :**

في مقابل الآثار الإيجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر علي اقتصاديات الدول النامية، فإن هناك أثار سلبية تترتب علي وجوده من بين هذه الآثار ما يلي :

**1.2الأثر علي ميزان المدفوعات**

إن الآثار الايجابية على ميزان المدفوعات و المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلبث أن تتقلب بعد فترة إلى أثار سلبية، حيث تبدأ عندما تقوم الشركات الأجنبية بـ :

[1] عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق،ص، 292

[2] أوعيل نعيمة،مرجع سابق،ص، 68

- تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسديد الفائدة علي رأس المال الأجنبي المستثمر المقترض من الخارج .
- تحويلات لجزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.[1]

### 1.2.2 تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية و احتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة،وعدم اكتراثها بالبعد البيئي، بل والإضرار به في الكثير من الأحيان، حيث يتم تحويل الصناعات الملوثة إلي البلدان النامية، وهذا ما يؤدي بدوره إلي تلوث المحيط، وما ينجر عنه من أمراض و أوبئة.[2]

### 1.3.2الأثر علي الاستهلاك

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية قد يؤدي إلي جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم مع خصائص البلدان النامية و متطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلي ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك. [3]

[1] كريمة فرحي،مرجع سابق،ص،128.

[2] أوعيل نعيمة، مرجع سابق،ص،ض، 69،70

[3] كريمة فرحي،مرجع سابق،ص،132

**خلاصة الفصل**

بعد دراستنا بمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالنظر إلى كل ما سبق توصلنا من خلال هذا الفصل الذي يتمثل في الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، الشامل على تعاريف متنوعة تبين أن للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة، وله اثأر مختلفة منها ايجابية التي يمكن أن تعود بالنفع على الدول المضيفة ومنها السلبية التي تعود بالضرر عليها،كما تم دراسة المحددات الاقتصادية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة الدوافع والمحفزات التي تمنحها الدول النامية لاستقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات.

وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل شكل من أشكال الاستثمارات، نظرا لتوفره على العديد من المزايا المرتبطة به، ومن هنا تكمن أهميته في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي.

**تمهيد:**

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات ، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، حيث نتناول في هذا الفصل ماهية ميزان المدفوعات و مكوناته مع الإشارة إلى كيفية تقييد المعاملات ، ثم نتطرق إلى فكرة العجز والفائض لما في ذلك من أهمية خاصة عند تحليل ميزان المدفوعات و في الأخير سنستعرض اختلال ميزان المدفوعات و طرق تصححه.

## المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا عليها إعداد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات.

### المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعارف لميزان المدفوعات نذكر منها:

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في بقية دول العالم في فترة محدودة في الأغلب سنة وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقا للقواعد المحاسبية والمعروفة بالقيد المزدوج، بمعنى أن كل معاملة اقتصادية دولية تسجل في ميزان مدفوعات الدول مرتين، مرة مدينة والأخرى دائنة، والمعاملات الدائنة تعتبر صادرات وتأخذ إشارة موجبة.[1]
- وعرف أيضا بأنه سند يسجل فيه جميع المبدلات التجارية والاقتصادية والتي تتم بين حكومات ومواطني دولة ما مع غيرها من الدول خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة .[2]
- إن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبين جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي و جانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.[3]
- يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل محاسبي يسجل تلقائيا جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة[4]
- ميزان المدفوعات بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين القطاع العائلي والمنشآت والوكالات الحكومية في أحد البلدان و بقية العالم خلال فترة زمنية معينة، وتتضمن المعاملات، الصادرات و الواردات و التدفقات المختلفة لرأس المال.[5]

---

[1] عبد الرزاق محمود،**الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية** ،(دار الجامعية ،عمان الأردن ،2011/2010،ص،51.)

[2] عوض الله زينب حسين ،**الاقتصاد الدولي** ،(دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر ،2005،ص،63.)

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**،(مجموعة النيل العربية،القاهرة،2003 ،ص،155.)

[4] Dominick salvatore,**économis internationale** ,(imprimerie louis-jean,paris,1982,p103)

[5] مايكل ايدجمان،**الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة**،(ترجمة: محمد إبراهيم منصور ،دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، 1999،ص484.)

- هو بيان أو سجل محاسبي يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية و النقدية، بين المقيمين في بلد ما و وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة[1]

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه :

**1 - من وجهة نظر اقتصادية :**

ميزان المدفوعات هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة وغالبا ما تكون سنة

2 - **من وجهة نظر صندوق النقد الدولي :**

هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في القيمة أو المكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

**3 - التعريف الإحصائي لميزان المدفوعات**

هو بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى، والذين يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل لميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، و الديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.

[1]Bernard guilochon annie kawecki, **Economie internationale :commerce Et Macroéconomie**, **(**Dunod paris, éms Edition,2006, p, 188)

[2]شقيري نوري موسي و آخرون ،**التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية** ،(دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان ،الأردن، 2011،ص،188)

## المطلب الثاني : أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات الدولية فأن هذا الميزان يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تخص المركز، عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.[1]

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1 - **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة** : إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والوردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف...الخ

2 - **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوي طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية علي هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشئ الذي يؤدي إلي متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

3 - **يساعد علي تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة علي تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية.

4 - **تقيس الوضع الخارجي للدولة:** حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة.[2]

وبالإضافة إلي ذلك فإن الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيراد أو بين تدفقات رأس المال الداخلية و الخارجية، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات

[1] هوشيار معروف،**تحليل الإقتصاد الدولي**،(دار جرير للنشر و التوزيع،بدون ذكر بلد النشر،2006،ص،236)

[2] السيد محمد أحمد السريتي،**التجارة الخارجية**،(الدار الجامعية، بدون ذكر بلد النشر،2009،ص،ص،229،230.)

الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الإفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.

كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة أي انه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات و الأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.[1]

## المطلب الثالث : هيكل ميزان المدفوعات

نتيجة لتعدد المعاملات الاقتصادية لكل بلد مع العالم الخارجي، ظهرت صعوبة في حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيمه إلى عدة أقسام أفقيا وعموديا.

وينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين رئيسيين هما :

- **الجانب الدائن** : و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية(الصادرات ) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.
- **الجانب المدين** : و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات ) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى.

[1] هوشيار معروف،مرجع سابق،ص،237

## جدول رقم(02): ميزان المدفوعات الدولية

| الاقسام المكونة لهيكل الميزان | دائن (ايرادات) | مدين (مدفوعات) | صافي (دائن/مدين) |
|---|---|---|---|
| أولا–السلع و خدمات:<br>1 – السلع<br>1 ǂ الصادرات و الواردات<br>2 – حركة الذهب غير النقدي(صافي)<br>3 – السفر إلى الخارج<br>4 – النقل<br>5 – التأمين<br>6 – الدخول الاستثمارات<br>6 1 إيرادات من استثمارات مباشرة<br>6 2 إيرادات من الأسهم<br>7 – أعمال حكومية (غير المسحوبة في البنود الأخرى)<br>8 – متنوعات<br>ميزان السلع و الخدمات (1+.....+8)<br>ثانيا:الهبات و التعويضات:<br>9 – تحويلات من طرف واحد<br>9 1 – تحويلات الأشخاص و المؤسسات الخيرية.. والخ<br>9 3 – تعويضات<br>9–4– إعانات حكومية<br>10 –مجمل المعاملات الجارية(1+...9)<br>ثالثا–رأس المال و الذهب النقدي:<br>أ – القطاع الخاص<br>11 –الالتزامات طويلة الأجل<br>12 –الالتزامات قصيرة الأجل<br>13 –الأصول طويلة الأجل<br>14 –الأصول قصيرة الأجل<br>ب – القطاع الرسمي و المصرفي<br>15 –الالتزامات طويلة الأجل<br>16 –الالتزامات قصيرة الأجل<br>17 –الأصول طويلة الأجل<br>18 –الأصول قصيرة الأجل<br>19 –الذهب النقدي<br>السهو و الخطأ | | | |

**المصدر**:بسام الحجار،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،(المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر، 2003،ص،ص،54،53.)

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة و حسابات وموازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة، والمتقاربة من حيث الأهداف وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض.

و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

**أولا: حساب العمليات الجارية (الحساب الجاري)**

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الاقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري والإنفاق القومي الجاري، ونجد في الحساب الجاري الحسابات التالي:[1]

1 - **الميزان التجاري:** وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبور الحدود.[2]

وينقسم بدوره إلي حسابين فرعيين هما:حساب التجارة المنظورة، ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والوردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية. وحساب التجارة غير المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج، مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة والخدمات الحكومية، هذا فضلا عن بند داخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقة إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج و إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلي الداخل.[3]

2 - **ميزان الخدمات:** ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية، الدخول من الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى دخل الاستشارات الذي يمثل خدمات قدمها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو خدمات قدمها رأس المال المحلي للخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، و يمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.[4]

---

[1] محمد العربي ساكر ،**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**،( دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ،2006،ص101)

[2] بسام الحجار ،مرجع سابق،ص55.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**،(دار الجامعية الجديدة،مصر ،2004،ص،66)

[4] عادل احمد حشيش،**مجري محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي**،(منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان، 2003،ص164)

**ثانيا : ميزان التحويلات من طرف واحد :** فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلي بندين هما:

* الهبات الخاصة: ونشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني، وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلي بلادهم الأصلية.

* الهيئات العامة: وتتضمن التعويضات ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية وكذلك الهدايا على أنواعها.[1]

**ثالثا : حساب رأس المال:** يسجل هذا الحساب المعاملات الرأسمالية بصفة عامة ، مع التمييز بين ما بين المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل وبين المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل.[2]

1 – رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض الطويلة الأجل، و الاستثمارات المباشرة أو الشراء الأوراق المالية(أسهم و سندات) أو بيعها من و إلي الخارج.[3]

2 – رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وهي التي لا تتجاوز سنة الواحدة، مثل العملات الأجنبية، والودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل، الكمبيالات. وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول.

ولا شك أن هذه الأشكال من تحويلات الرأسمالية تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر علي الخارج أو بالعكس، بمعني قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحدته الاقتصادية المختلفة علي العالم الخارجي

**رابع: حساب الاحتياطات الرسمية:**

يتضح لنا من خلال حساب الاحتياطات الرسمية التغيرات التي تطرأ على الاحتياطات الدولية المملوكة للدولة، والتي تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في بنود ميزان المدفوعات الأساسية. فإذا فاقت بنود الجانب الدائن بنود الجانب المدين في الحسابات الأساسية لميزان المدفوعات فإن ميزان المدفوعات يحقق فائض اقتصادي، ولكي يحقق الميزان توازن حسابي لا بد من زيادة الاحتياطات الرسمية للدولة، وكمثال إذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض يقدر ب 50 مليون$، يتم تسوية هذا الفائض من خلال مشتريات ذهب نقدي من الخارج بمبلغ 50 مليون$ ، بمعنى زيادة رصيد الاحتياطات الرسمية للدولة بمبلغ 50 مليون$، فعند زيادة الدولة لمشترياتها أو وارداتها من الذهب النقدي يتم تدفق عملة أجنبية إلى خارج الدولة بمبلغ 50 مليون $ تعادل الرصيد الدائن لميزان المدفوعات، وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات = صفر ويحدث العكس في حالة

[1] زينب حسين عوض الله ،ص،66.

[2] عبد الرحمان يسري أحمد، **الأقتصاديات الدولية،**(الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2001،ص،2001،ص،207)

[3] عرفان تقي الحسني،**التمويل الدولي،**(دار مجدلاوي للنشر،الاردن،1999،ص،ص،117،118)

العجز، حيث تقوم الدولة ببيع الذهب النقدي للخارج من أجل زيادة الجانب الدائن بنفس قيمة العملة الأجنبية المتدفقة ويصبح رصيد ميزان المدفوعات يساوي صفر.و في هذه الحالة ينخفض رصيد الاحتياطات النقدية للدولة.

**خامسا: حساب السهو و الخطأ:**

من الناحية العملية يصعب الحصول على قيمة معادلة تماما لمجموع البنود في الجانب الدائن و الجانب المدين، و في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو و الخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص.[1]

مما سبق سنضع في الأذهان هذه الصورة العامة التي يظهرها الشكل الموالي:

[1] دوحة سلمى ،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها،دراسة حالة الجزائر** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014،ص،ص،109،108)

**الشكل رقم (05) :هيكل ميزان المدفوعات**

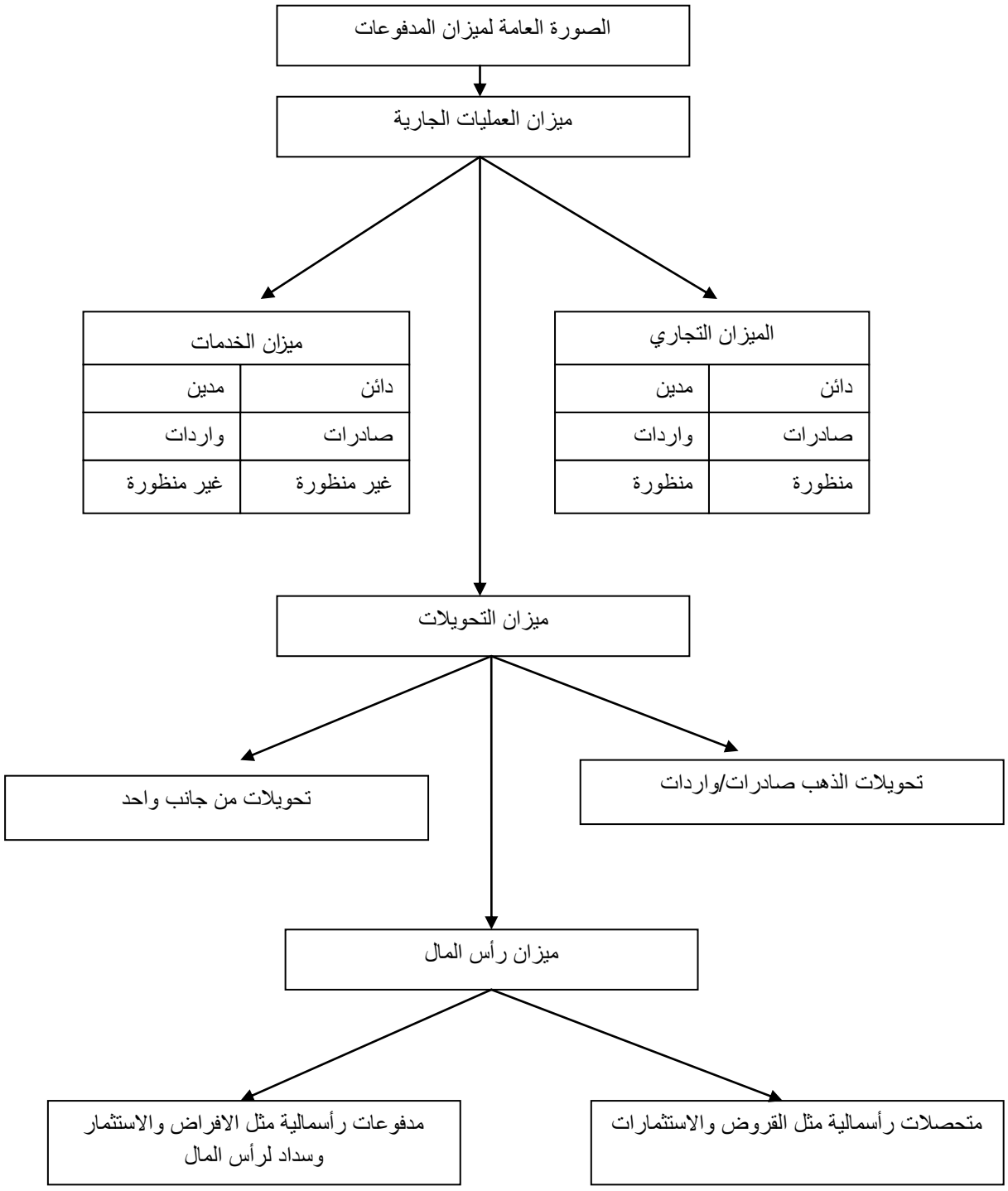


**المصدر**: عبد المطلب عبد الحميد،**النظرية الاقتصادية** ،(الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2000،ص،400)

## المبحث الثاني:القيد المزدوج والفائض والعجز والتوازن وأنواعه في ميزان المدفوعات

سنتطرق في هذا المطلب إلي مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل فيه

### المطلب الأول :مبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات

لتسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات نستخدم القيد المزدوج في ميزان المدفوعات، فلكل معاملة اقتصادية قيد مزدوج دائن و مدين، فإذا روعيت هذه القاعدة بدقة فإن المديونية ستتساوى مع الدائنية وهذا التساوي هو نتيجة للطريقة الحسابية المستخدمة.[1]

ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

- ✓ **الجانب الأول** : هو الجانب الدائن أو المتحصلات التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصديرها للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- ✓ **الجانب الثاني** : فهو الجانب المدين أو المدفوعات التي تدفعها الدولة للخارج نتيجة استيرادها للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومن ثم، فإن كل عملية تتم بين الداخل و الخارج تظهر في جانبي ميزان المدفوعات، لأن كل قيد في جانب من جانبي الميزان يقابله قيد مساو له في جانب الأخر.

ويمكن تلخيص هذين الجانبين من خلال العرض التالي:

1 – جانب الدائن(المتحصلات أو الإيرادات )

أ. جميع السلع المصدرة إلي العالم الخارجي.

ب. قيمة السلع المباعة أو الخدمات المقدمة إلي الأجانب الذين يقيمون مؤقتا في الدولة أو السائحين من الأجانب .

ت. نفقات سفر الركاب أو النقل البضائع لصالح الأجانب و التي تستحق لشركات مركزها الرئيسي بالدولة .

2 – جانب المدين (المدفوعات):

ويقيد في هذا الجانب ما يلي:

أ. جميع السلع المستوردة من الدول الأجنبية[2]

ب. قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى رعايا الدولة الذين يقيمون مؤقتا في الخارج أو السائحين من رعاياها .

---

[1] بسام الحجار ،مرجع سابق،ص،60.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،**تحرير التجارة الدولية**،(دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،مصر ،2007،ص،349 )

ت. نفقات سفر الركاب أو نقل البضائع لصالح الدولة من قبل شركات النقل الأجنبية.

وخير ما يبين لنا مغزى هذا المنهج أن نضرب عليه بعض الأمثلة في مختلف بنود ميزان المدفوعات :

المثال الأول : تصدير سلع قيمتها 1000 وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي

| | دائن | مدين |
|---|---|---|
| سلع | (1000) | |
| رأسمال قصير الأجل | | (1000) |

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتبارها خروجا لقيمة (صادرات من سلعة معينة) ومرة في حساب الرأسمال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة (ثمن هذه السلعة نقدا أجنبيا)

المثال الثاني: استيراد آلات بقيمة قدرها 2000 وحدة دفعت نقدا أجنبيا

| | دائن | مدين |
|---|---|---|
| سلع | | (2000) |
| رأسمال قصير الأجل | (2000) | |

تقيد هذه العملية مرة بالدائن و مرة بالمدين في حساب السلع (دخول قيمة) ومرة بالدائن في حساب رأس المال قصير الأجل (خروج قيمة)[1]

## المطلب الثاني: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات

رأينا مما سبق أن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لا بد و أن يتعادل محاسبيا، مع الجانب المدين، عندما نتحدث عن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، فإن المقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود الميزان المختارة، أما البنود الأخرى فإنها تضمن أو تؤمن عملية سد العجز أو امتصاص الفائض.[2]

ويتم مقارنة طرفي ميزان المدفوعات من الدائنية والمدينة فإذا كان الطرف الدائن والذي يتضمن الصادرات والميزان التجاري وغيرها من البنود الدائنة موجبة فإن ذلك يعني أن هناك فائضا في الميزان ومؤشرا علي أن

[1] بسام الحجار ،مرجع سابق،ص،ص، 60،61

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا،مرجع سابق،ص 215.

الوضع الاقتصادي في الدولة يسير في الاتجاه الصحيح أما إذا كانت القيم سالبة مقارنة مع الجانب الأخر من الميزان (الوردات وغيرها من الجانب المدين) فإن هناك عجزا في الميزان المدفوعات و أن علي الدولة إتباع الإجراءات التصحيحية لسياساتها الاقتصادية و المالية.[1]

سوف نتطرق لمفهوم العجز و الفائض في ميزان المدفوعات

**أولا: العجز في ميزان المدفوعات:**

هو زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة، فالعجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة تعاني منها معظم بلدان العالم، و إن هذه البلدان لحاجة ماسة إلي علاج هذه الظاهرة، ولكن هذا العلاج يختلف حسب نوع العجز، فقد يكون العلاج بسيطا إذا كان العجز مؤقتا، ولا يعكس اختلالا هيكليا في الاقتصاد، وقد يكون العلاج قاسيا إذا كان العجز دائما.[2]

وهناك نوع أخر من العجز هو العجز المستمر هو من احد العوامل الداخلية التي تؤدي إلي تعاظم أزمة الديون الخارجية، ويعكس ميزان المدفوعات صورة صادقة للاقتصاد القومي.[3]

**1- أنواع العجز في ميزان المدفوعات**

مما سبق سوف نشرح أنواع العجز بالتفصيل

أ. العجز المؤقت: يكون العجز مؤقتا إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثال عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الاضطرابات العمالية في صناعات الصادرات، و أيضا العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات إحدى الدول الزراعية كنتيجة لتدهور محصول تصديري هام، وهذا العجز يظهر في الحساب الجاري كما أن العجز المؤقت قد ينشأ في حساب رأس المال إذا تسبب التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة أو في الظروف السياسية إلي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج، ومن هنا ينشأ عجز مؤقت في حساب رأس المال.

ب. العجز الدائم: ويكون العجز دائما إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر علي النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، وتشاهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلاد النامية التي تعاني من بطء زيادة صادراتها بالإضافة إلي ضخامة واردتها.

---

[1] عطا الله الزبون،**التجارة الخارجية**،(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2015،ص،70)

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها علي ميزان المدفوعات**،(دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،عمان،الأردن، 2011،ص،ص، 77،76)

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سابق،ص،214.

ت. العجز المستمر :ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح و الفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.[1]

**ثانيا: الفائض في ميزان المدفوعات**

هو عكس العجز أي زيادة جانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقلة من ميزان المدفوعات.[2]

وهنا نطرح سؤال كيف يمكن تحديد بنود التي تتخذ كمعيار لقياس حالة التوازن؟

إن البنود المدونة في ميزان المدفوعات يمكن أن تنقسم أفقيا إلي مجموعتين:

تلك التي تظهر فوق الخط والتي يمثل رصيدها الفائض أو العجز، وتلك التي تظهر تحت الخط والتي تبين الطريقة التي بها تمت موازنة الميزان في مجموعه. واختيار البنود التي تقع فوق الخط

يعتمد علي السياسة الاقتصادية المرغوب فيها وكذا علي المشكلات التي تتطلب تدخلا سريعا من جانب الدولة. فدولة تكون احتياطاتها من الذهب و العملات الأجنبية محدودة يتعين توزيع بنود الميزان تحت و فوق الخط بطريقة تستطيع معها أن تقيس مباشرة ذلك الجزء من التمويل الذي يمكن توفيره عن طريق تحركات الذهب والعملات الأجنبية ،أما الدولة التي يشغلها، قبل أي شئ أخر، تعديل هيكلها الاقتصادي لكي تجعله قادرا علي المنافسة في الأسواق الأجنبية فيجب عليها مراقبة ميزانها التجاري و ميزان مدفوعاتها الجاري.[3]

**1- أنواع فائض ميزان المدفوعات:**

- **الفائض المؤقت :** يتحقق الفائض بسبب ظروف طارئة أو عن طريق إتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الوردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية.

- **الفائض المستمر :** يكون الفائض مستمر إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية،فيعتبر فائضا مستمرا.[4]

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي،**التجارة الخارجية**،(الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر 2009،ص،ص،238،239)

[2] سمير فخري نعمة،مرجع سابق،ص،76.

[3] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا،مرجع سابق،ص، 216 .

[4] السيد محمد أحمد السريتي،مرجع سابق ،ص،240.

## المطلب الثالث : التوازن و أنواعه في ميزان المدفوعات

الإشكال المطروح هنا هو كيف يحدث خلل في ميزان المدفوعات في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازن دائما نتيجة لاستخدام طريقة القيد المزدوج، هذا ما سنوضحه من خلال دراسة حالات توازن وأنواعه للميزان في العناصر اللاحقة.

**أولا: التوازن في ميزان المدفوعات.**

في الحقيقة أن التوازن في ميزان المدفوعات يستلزم أن يكون مقدار المدفوعات المرتبط بالعاملات المستقلة مساويا لمقدار المتحصلات المرتبط بهذه المعاملات نفسها .[1]

بمعني يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجاري و حساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيهما، كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن له أركان التوازن الحقيقي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة[2]

وسياسة تجارية سليمة، وليس بمجرد "توازن ظاهري" أو مصطنع استهدفته السياسة الحكومية للبلد ونجحت في تحقيقه بإجراءات استثنائية فرضت فيها قيود علي الوردات أو قامت بدعم الصادرات أو غير ذلك .ففي مثل هذه الظروف يتحقق توازن الميزان بغض النظر عن استمرار سريان الظروف غير الملائمة التي يمر بها النشاط الاقتصادي داخليا و خارجيا. فمثل هذا التوازن الظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية ولا يتوقع له أن يدوم في الأجل الطويل حيث يخفي من وراءه اختلالا أكيد في النشاط الاقتصادي للبلد ما يلبث أن يتضح للعيان.[3]

**1 - أنواع توازن ميزان المدفوعات:**

يوجد نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي

**أ. التوازن المحاسبي**

إن ميزان المدفوعات ميزان متوازن من الناحية الحسابية ومعنى هذا أن ما صدر يساوى ما استورد من سلع و خدمات و أوراق و نقود. فإذا كان ميزان العمليات الجارية مثلا قد حقق فائض، أي أن متحصلاته أزيد من مدفوعا ته، فإن هذا الفائض يمثل حقوقا للدولة علي الخارج، أي مبلغ يجب دفعها للدولة من الخارج، وعندئذ يأتي ميزان العمليات الرأسمالية فيقيد هذا المبلغ في الجانب مدفوعا ته إما بوصفها رأس مال للبلد في الخارج وإما بوصفها ذهبا نقديا مستورد لهذا البلد.معني هذا أن ميزان المدفوعات بين رصيد العمليات الجارية، ثم يبين

[1] مايكل ايدجمان،**الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة**،(ترجمة: محمد إبراهيم منصور،دار المريخ للنشر، المملكة العربية ( ط السعودية، 1999، ص 490)

[2] السيد محمد أحمد السريتي،مرجع سابق ،ص238

[3] عبد الرحمان يسري أحمد،**الاقتصاديات الدولية**، (بدون ذكر دار النشر و بلد النشر،2007،ص،213)

أيضا كيفية استعمال هذا الرصيد،و بالتالي يكون الميزان في مجموعه متوازنا دائما توازنا حسابيا بحيث يجب أن يكون مجموع المتحصلات مساويا لمجموع المدفوعات.[1]

**ب. التوازن الاقتصادي**

وهي الحالة التي تتساوى فيها إي إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع و الخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول و خصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية و تعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط ، وهى المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو مليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.[2]

[1] عادل احمد حشيش،مجري محمود شهاب،**أساسيات الاقتصاد الدولي**،(منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان، 2003،ص170)

[2] دوحة سلمى ،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها**،(دراسة حالة الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوره الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014،ص،ص،115،114.)

## المبحث الثالث: الاختلال وطرق تصحيحه ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات

### المطلب الأول : الاختلال وأنواعه في ميزان المدفوعات

إن غالبية الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات الدولية وخاصة الشديدة منها مفاجئة و متولدة عن مبادرات سريعة لمضارب أو لشركة أو لحكومة ما بالذات.

**أولا :الاختلال في ميزان المدفوعات**

تعتبر حالة الاختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالاختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخلل لا بد من

إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار ، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

**ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:**

هناك أربعة أنواع من الاختلال نذكر منها مايلي:

**أ. الاختلال العارض:**

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر علي التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة، مثل:الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية، والكوارث المصاحبة للحرب والزلازل، ويتصف هذا النوع من الاختلال بالطابع المؤقت، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.[1]

**ب. الاختلال الموسمي:**

ويرتبط هذا النوع من الاختلال بالدول النامية والزراعية، والتي تعتمد في صادراتها علي الحاصلات الزراعية، فتصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه، ويظهر فائض إيجابي في الميزان، ولكن عندما

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،**تحرير التجارة الدولية**،(دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،مصر،2007،ص،387)

ينتهي هذا الموسم وينخفض التصدير، يظهر عجز بالميزان، وتصبح الواردات أكبر من الصادرات. ولا يرتبط هذا الاختلال بالسنة كلها.وإنما يحدث في مواسم
متعددة من تلك السنة.[1]

**ت. الاختلال الدوري:**

ينتقل الاختلال الدوري من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج و التوظف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره علي موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

**ث. الاختلال الاتجاه أو طويل الأمد:**

وهو الاختلال الذي يظهر، في ميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الوردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة.[2]

**ج. الاختلال النقدي:**

قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات لدولة ما إلى عامل يتصل بأسعارها في الداخل و الأسعار في الخارج، وذلك عند وجود تباين بين القيمة الداخلية للعملة أي قوتها الشرائية في الداخل ومستوى الأسعار في داخل الدولة، والقيمة الخارجية لهذه العملة في الصرف بالنسبة للعملات الأخرى ومستوى الأسعار في الدول الأخرى.

**ح. الاختلال الهيكلي:**

يعتبر من اخطر الاختلالات علي موازين مدفوعات الدول، لأنه يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل و التوظف للاقتصاد القومي، وهو يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظرا لضعف الإنتاج واعتماد برامج التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار فيحدث اختلالا مزمنا نتيجة لهذا التفاوت. [3]

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،مرجع سابق،ص،387

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا،مرجع سابق،ص 300

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،مرجع سابق،ص،389.

## المطلب الثاني: طريقة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة في الاقتصاد الوطني وفيما يلي سنتطرق إلي طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

**أولا: التصحيح عن طريق آلية السوق :**

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كنز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:

أ – التصحيح عن طريق آلية الأسعار: يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي :

- ✓ ثبات أسعار الصرف.
- ✓ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- ✓ مرونة الأسعار والأجور ( أي حرية حركتها).[1]

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليديةة التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي. وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من و إلي القطر مع حالة ميزان مدفوعات ه، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلي القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الأقطار الأخرى، أما في حالة حدوث عجز في ميزان، فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا. [2]

ب – التصحيح عن طريق سعر الصرف : وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف الحر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية.

[1] عوض الله زينب حسين ،**الاقتصاد الدولي** ،(دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر، 2005،ص111)
[2] عرفان تقي الحسني،**التمويل الدولي**،(دار مجدلاوي للنشر،عمان، الاردن،1999،ص،ص،141 ،142)

ت – التصحيح عن طريق الدخول: تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

- ✓ ثبات أسعار الصرف.
- ✓ جمود الأسعار ( ثباتها).
- ✓ الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير

**ثانيا: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :**

غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية، وللحد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى. ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها علي النحو التالي:

أ – إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني، ومثلها:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول علي العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول علي النقد الأجنبي
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط علي الاستيراد مثل نظام الحصص إضافة إلي تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[1]
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان

ب – إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

- اللجوء إلي القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول علي النقد الأجنبي.[2]

[1] سالقاتور دومينيك phd،**الاقتصاد الدولي**،(ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون الجزائر ،1993 ،ص،ص،166،167)

[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق،ص،142.

**ثالثا: آلية التصحيح عن طريق التدفقات المالية الدولية:**

ترتكز هذه الآلية علي أن الفائض في ميزان المدفوعات، يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدلات الفائدة، وبالتالي خروجا لرؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلي ميزان المدفوعات.
أما في حالية العجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يؤدي إلي انخفاض السيولة، ومن ثم انخفاض في عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة، مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال تجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.[1]

## المطلب الرابع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على وضعية ميزان المدفوعات

يعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م. هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على هذه الاقتصاديات، ولكن هذه المرة كان التركيز على الدول النامية.

### 1 - انعكاسات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

### 1.1 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري:

إن ظهور التبادل التجاري الدولي أو التجارة الدولية ولدا حركة من النشاط الاقتصادي بين الدول، كفاءة هذه الحركة تقاس بميزان يدعي الميزان التجاري الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع، فإذا كانت الصادرات تفوق الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري والعكس إذا كانت قيمة الصادرات أقل من الواردات.

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**،(مكتبة حسين العصرية،بيروت لبنان، 2013 ،ص،ص،130،129.)

### 1.1.1 .تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصادرات:

تتحدد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمقارنة نسبة مجموعة سلعية معينة إجمالي الصادرات، ثم مقارنة ذلك بين الدول فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع الدول أخرى يمكن حينئذ القول أن هذه الدول تحوز قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطار مع صادراتها وتتيح دراسة بنية التجارة الخارجية معرفة التغيرات التنافسية للدول المتقدمة عن الدول النامية باعتبار الأولي تعتمد في صادراتها علي المنتجات ذات التقنية الحديثة[1]

بينما الطابع المميز لكل صادرات الدول النامية هو ارتكازه على المنتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أم إستخراجية .

### 2.1.1 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علي قطاع الواردات:

بما أن الجزائر قد سددت كامل ديونها تجاه دائنيها ولم يبق إلا حوالي 4 مليار دولار هي ديون على عاتق الخواص مضمونة من طرف الدولة الجزائرية التي قررت إتباع سياسة التقليل من المديونية ضمانا لعدم التبعية للخارج، كون أغلب واردات الجزائر في السنوات الماضية تغطي بقروض من المؤسسات المالية الدولية.

### 2.1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال:

يسجل هذا الميزان كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة ميزان المدفوعات على أصولها أو حقوقها قبل الدورة الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في موجهة هذه الدولة وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة، ومنه عندما تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي المضيف سيكون أثر ذالك إيجابي على هذا الميزان، والعكس بالنسبة للبلد المصدر لهذه الاستثمارات، وبالتالي هذا الميزان يعكس حركة تدفق رؤوس الأموال ولمعرفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هذا الميزان.

[1]– كاكي عبد الكريم ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، (مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر ولتوزيع، لبنان، 2013، ص،ص295، 307)

### 3.1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان الخدمات وباقي التحويلات:

أهم معيار يمكن الاعتماد عليه لتحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، هم مقارنة حجم تدفقات رؤوس الأموال الداخلة بحجم العوائد للتدفقات نفسيا والمحولة نحو الخارج، تسجل التحويلات المالية إلى الخارج التي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل من ميزان المدفوعات الجزائري، ولقد سجلت الجزائر حركة في التحويلات المالية إلى الخارج، وهي عوائد الاستثمارات الأجنبية المتواجدة بها، وهذه الاستثمارات تنشط غالبا في قطاع المحروقات، هذا راجع لغياب تفاصيل الإحصائيات المتعلقة بتحويلات أرباح عوائد المستثمرين الأجانب في الجزائر خارج قطاع المحروقات[1].

[1] كاكي عبد الكريم،مرجع سابق،ص،307

**خلاصة الفصل:**

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادي لأي بلد وكأداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي ،وهو سجل ينقسم إلى جانبين ،جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبيق، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة ،وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات .

نستخلص من خلال دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بميزان المدفوعات أن الاستثمار الأجنبي المباشر احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشرا على انفتاح الاقتصادي وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، فعرف هذا النوع الاستثمارات اهتماما من طرف العديد من الدول نظرا لما له من فوائد اقتصادية و اجتماعية تعود علي البلد المضيف، لهذا نرى أن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات فيعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد و كأداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي،وهو سجل ينقسم إلي جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، و جانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطة العمومية علي صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلي أنه يسمح بالحكم في الوضعية الاقتصادية و المالية للدولة وكمرآة يوضح نقاط القوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات و الواردات.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من الفرضيات يمكن حصر نتائج اختبارها في العناصر التالية:

1 - **الفرضية الأولي:**

ثبتت صحتها، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد أخر(البلد المضيف )بقصد إدارتها، ويمتلك المستثمر الأجنبي الحق في التسيير و الإدارة و اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع الاستثماري

2 - **الفرضية الثانية:**

ثبتت صحتها، فميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية المتعلقة بالدولة و العالم الخارجي، يمكننا التخفيف من إختلالاته باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية، ويكون في أسرع وقت ممكن، من أجل تفاقم هذا الاختلال خاصة إذا كان دائم، أما المؤقت فهو لا يمثل خطرا كبير.

**3 – الفرضية الثالثة:**

ثبتت صحتها، فالجزائر تمتلك المؤهلات كالعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي والتنظيم الإداري فأصدرت السلطات الجزائرية مجموعة من القوانين و إصلاحات عميقة خاصة فيما يتعلق بترقية الاستثمار الأجنبي و أصدرت أيضا نصوص تشريعية وتنظيمية لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر.

**4 – الفرضية الرابعة:**

ثبتت صحتها،لأن هذه الفترة تميزت بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة والكبيرة لدين الخارجي التي رافقت استمرر تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتلخص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، فقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا لإصلاح الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد علي برامج مدعومة من طرف منظمات دولية وهذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني والتي كان لها بالغ الأثر علي الوضع العام لميزان المدفوعات.

**نتائج الدراسة:**

بعد دراستنا لفصول البحث توصلنا إلي النتائج التالية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة للدولة المضيفة باعتباره دعامة من دعامات نمو اقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الدفع من طاقاتها الإنتاجية و التحسين من كفاءتها و أدائها.
- ✓ هناك إمكانية التخلص من الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر، أو علي الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي ميزان المدفوعات بالمساهمة في توفير رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة طاقة الإنتاج مما يحقق فائض
- ✓ انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بكثرة إلي الدول المضيفة ذات المناخ الاستثماري الملائم كما إن الطلب عليه يتحدد بمجموعة من العوامل سواء المتعلقة بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة.
- ✓ إن أهم معيار يمكن الاعتماد عليه لتحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، هم مقارنة حجم تدفقات رؤوس الأموال الداخلة بحجم العوائد للتدفقات نفسيا والمحولة نحو الخارج

- ✓ تمتلك الجزائر المؤهلات كالعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيم الإداري
- ✓ إن تعدد العوائق التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت كافية لعرقلة تطوره .
- ✓ إن الاستثمار يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة

**الاقتراحات والتوصيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها من جراء معالجتنا للموضوع المدروس، يمكننا إبداء الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✦ ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- ✦ تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في الجزائر وتسويقها خاصة خارج قطاع المحروقات
- ✦ تجنب العجز في ميزان الحساب الجاري من خلال الحد من الاستيراد و النفقات غير ضرورية، و زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✦ تحسين المناخ الاستثماري، بوضع نصوص قانونية خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار والتسهيل في الإجراءات الإدارية .
- ✦ تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تمتلك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعة التقليدية، السياحة.

**أفاق الدراسة:**

نشير في الأخير إلي أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، وعلي هذا الأساس نقترح هذا الموضوع للدراسة:

- ✍ تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أنه مهما تكن المعلومات والبيانات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو ليس إلا جهد يبقي دائما قابل للانتقاد والتحسين ، فأي تقصير ورد في هذا العمل فهو من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى أكثر عمقا.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

### أ – الكتب :


1 – أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات** ،مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013.

2 – أبو قحف عبد السلام، نظريات **التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2001.

3 – أبو قحف عبد السلام ، **الاقتصاديات والاستثمارات الدولية** ، الناشر المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر،2012

4 – أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديد، مصر،2003

5 – أوعيل نعيمة، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005**، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، 2016.

6 – كاكي عبد الكريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية** ، مكتبة حسين العضرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2013 .

7 – حسين الجبوري عبد الرزاق حمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** ، دار الجامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن سنة 2013.

8 – سعيدي يحيي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**،إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 .

9 – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2005

10 – قبلان فريد احمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة "كوريا الجنوبية – ماليزيا – المكسيك – مصر– الأردن–تونس–البحرين"**، دار النهضة العربية، 2008.

11 – عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2001.

12 – عبد السلام رضا ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة** ، المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر،2010 .

13 – عبد الرزاق محمود، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، دار الجامعية، عمان الأردن، 2011/2010.

14 – عوض الله زينب حسين ،**الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،2005.

15 – عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية،القاهرة،2003 .

16 – مايكل ايدجمان،**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة** ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،1999 .

17 – شقيري نوري موسي وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، الأردن،2011.

18 – هوشيار معروف،**تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر ،2006 .

19 – السيد محمد أحمد السريتي،**التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، بدون ذكر بلد النشر ،2009.

20 – بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر ،2003 .

21 – محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق** دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ،2006.

22 – عادل احمد حشيش، مجري محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003

23 – عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2000

24 – عرفان تقي الحسني،**التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، الأردن،1999.

25 – رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،**تحرير التجارة الدولية** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ،2007

26 – عطا الله الزبون،**التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2015

27 – سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها علي ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011.

28 – السيد محمد أحمد السريتي،**التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر2009.

29 – علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي النظرية وسياسات** ،دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2013 .

30 – سالقاتور دومينيك phd،**الاقتصاد الدولي**،(ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،1993

31 – عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر ،1999

32 – باسم حمادي الحسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان،2014.

ب – **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

33 – عقبة خضير ،**اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر علي أداة سوق الأوراق المالية، دراسة حالة سوق الدوحة، قطر ،للأوراق المالية خلال الفترة 2008/2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية و بورصات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014.

34 – بيبي وليد،**آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 /2015.

35 – كريمة فرحي، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين صين، تركيا، مصر والجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ،2013/2012.

36 – بن سمينة دلال،**تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية،دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012.

37 – فهمي محمد منصور، **دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة اليمن** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوا ره في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية جامعة بسكرة،2014/2013.

38 – مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة – حالة الجزائر–** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية،جامعة الجزائر،7 2006/2006.

39 – جوامع لبيبة ،**اثر سياسية الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر مصر السعودية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه لطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، جامعة بسكرة 2015/2014.

40 – بن عباس حمودي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الصين–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة،2012/2011.

41 – خاطر إسمهان ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي– جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.

42 – فيصل حبيب حافظ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ،2005/2004.

43 – دوحة سلمى ، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها**، دراسة حالة الجزائر ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوره الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.

44 – سعيدي يحيي **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية– جامعة منتوري – قسنطينة 2007/2006

45 – قريد عمر ،**تحسين مناخ الاستثمار كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،العلوم الاقتصادية. تخصص نقود و تمويل،غير منشورة، جامعة بسكرة ،2015/2014

46 – كرامة مروة، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية علي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2000 –2010) دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير ،في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي، جامعة، بسكرة201 –2012.

47 – خديجي عبد القادر ،**دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001

48 – حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.

**ج- الملتقيات والمؤتمرات العلمية**

49 - يعقوبي محمد، تمار توفيق، **آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ،حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

**د- المجلات و الدوريات**

50 - خضراوات عمر ياسين محمود،الروسان **محمد،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية"حالة الاقتصاد الأردني"**، مجلة الإدارة والاقتصاد ،جامعة البلقاء التطبيقية ،كلية اربد ، الأردن، عدد27،10/91/ 2011.

51 - حربي محمد موسى عريقات،**مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع و العقبات والأفاق المستقبلية، نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية** "،المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية،جامعة فيلادلفيا،عمان الأردن 04-07/5 /2007

52 - ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،الجزائر ،2012

53 - فريدة معارفي ، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(200-2012)** ،المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية-عدد03/ديسمبر2015.

54 - تومي عبد الرحمان، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ،مجلة دراسات الاقتصادية ،العدد08، جويلية 2006.

55 - بعلوج بولعيد،**معوقات الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد4،

56 - منصور زين،**واقع وأفاق الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد2.

57 - دريس رشيد،**انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر علي هيكل ميزان مدفوعاتها خلال فترة 2000-2012**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد11، جانفي2014.

58 - حسان خضر،**الاستثمار الأجنبي المباشر** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد، 2004السنة الثالثة .

**هـ- التقارير:**

59 - تقرير الاستثمار العالمي 2015.

60 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة الثانية وثلاثون العدد الفصلي الأول (يناير- مارس 2014).

61 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات السنة الثالثة وثلاثون العدد الفصلي الثاني(ابريل-يونيو2015 ).

**و- القوانين والمراسيم التنفيذية:**

62 - القانون رقم63 _ 277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات ,الجريدة الرسمية ,العدد 53 .

63 - القانون رقم66_ 284المؤرخ في 15 سبتمبر1966 ،يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية.

**ي- المواقع الالكترونية:**

64- www.andi.dz

65- www.bank-of-algeria.dz

66- www.douane.gov.dz

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**

**A- Les ouvrages**

**67**- Bernard guilochon annie kawecki, **Economie internationale :commerce Et Macroéconomie**, (Dunod paris, éms Edition,2006.

**68**- Dominick salvatore,**économis internationale** ,(imprimerie louis-jean, paris, 1982.

**B- Les rapport :**

69- Banque d'Algérie ,rapport annuel ,2001.

70- Banque d'Algérie ,rapport annuel, 20050

71- Banque d'Algérie ,rapport annuel ,2008.

72- Banque d'Algérie ,rapport annuel,2010.

73- Banque d'Algérie ,rapport annuel,2012.

74- Banque d'Algérie ,rapport annuel,2014.